وثيقة داعمة لأداة إدارة المخاطر الانتخابية

ERMTool

أداة إدارة المخاطر الانتخابية

دليل العوامل الخارجية

الدليل لعوامل العنف المرتبط بالانتخابات من خارج العمليات الانتخابية

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
ايلول/سبتمبر ٢٠١٥

وثيقة داعمة لأداة إدارة المخاطر الانتخابية

دليل العوامل الخارجية

الدليل لعوامل العنف المرتبط بالانتخابات من خارج العمليات الانتخابية

تأليف:
سياد عليخودتش

كاتالينا أوريبه بيرتشر

المشاركون الآخرون في إعداد هذا الدليل: إريك آسبلوند، نانا كالاندادزي، جوليان سميث، وسانتياجو فيلافيسيز. كما قامت بإجراء البحث الأولي تيريز خوستروم. وأشرفت على طباعة الدليل ليزا هاغمان من مكتب منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA).

نتقدم بشكر خاص لإيونا تيب من المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا، وريتشارد آتوود من مجموعة الأزمات الدولية ، وسارة بيرناسكوني وهوليغر باسكال من وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية لكل ما قدموه من ملاحظات واقتراحات حول كيفية تحسين هذا الدليل.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)

© جميع الحقوق محفوظة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٥

أداة إدارة المخاطر الانتخابية - دليل العوامل الخارجية
ERM Tool - Guide on External Factors

تعتبر منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مستقلة ولا تمثّل أية مصلحة قومية أو سياسية أياً كانت. كما لا تعكس الآراء الواردة في هذا المنشور بالضرورة آراء المؤسسة أو مجلس إدارتها أو الأعضاء في هيئتها العامة.

كما لا يجوز نقل أو ترجمة هذا المنشور أو أي جزء منه دون الحصول على إذن مسبق من:

International IDEA
Strömsborg
SE-103 34 Stockholm
Sweden

المحتويات

نبذة عن دليل العوامل الخارجية ٤

١. سوء الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية ٨

٢. الإقصاء الاجتماعي والسياسي ٩

٣. الصراع المتعلق بتغير ديناميكيات السلطة..... ١٢

٤. التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي ١٥

٥. وجود أطراف فاعلة مسلحة من غير أجهزة الدولة ١٩

٦. وجود الجريمة المنظمة ٢٣

٧. المظالم المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ٢٧

٨. انتهاكات حقوق الإنسان ٣١

٩. المخاطر البيئية ٣٤

١٠. التقارير الإعلامية غير الأخلاقية..... ٣٧

نبذة عن دليل العوامل الخارجية

الغرض من هذا الدليل

يعد **الدليل الخاص بالعوامل الخارجية** بمثابة وثيقة مساعدة لأداة إدارة المخاطر الانتخابية الصادرة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. وتعكس العوامل الواردة في هذا الدليل قائمة **عوامل العنف المرتبطة بالانتخابات، والواقعة خارج نطاق العمليات الانتخابية** (والمشار إليها فيما بعد بعبارة: **العوامل الخارجية**) كما هي واردة في وحدة الموارد المعرفية للأداة (انظر الرسم التوضيحي الذي يقدم نظرة عامة للأداة أدناه). وهذا التصميم يسهل عملية الطبع والمشاركة. كما أن هذه الوثيقة، بالإضافة للوثيقة المتعلقة بالعوامل الداخلية، تهدف لإرشاد مستخدمي أدوات إدارة المخاطر الانتخابية، من خلال تقديم قائمة مرجعية أوسع ومفيدة في عملية تحديد مخاطر العنف المرتبطة بالانتخابات في سياق الانتخابات في دولة بعينها.

أداة إدارة المخاطر الانتخابية – نظرة عامة على الوثائق الداعمة

مستخدمو هذا الدليل

تستهدف هذه الوثيقة الأفراد المرتبطين بعملية إعطاء نظرة عامة عن السياق[1] وإجراء تمارين على أسلوب تعديل الأدوات وفق الاحتياج[2]. ومن المنتظر أن يقوم الفريق أو المنظمة التي تستخدم هذه الأداة بمشاركة نسخة من هذا الدليل الإرشادي والوثائق الداعمة الأخرى مع العاملين فيها، والمنظمات المشاركة والمتخصصين الخارجيين المرتبطين بالمشروع من أجل ضمان تركيز المناقشات والمساهمات.

منهجية تحديد العوامل ذات الصلة

تنشأ العوامل الخارجية وتتواجد خارج سياق العملية الانتخابية نفسها، وتتعلق بظاهرة العنف. وقد تم تجميع القائمة المطروحة في هذه الوثيقة من أوراق بحثية مختلفة وتقارير متعلقة بالانتخابات ومطبوعات أخرى وثيقة الصلة بالموضوع. وتشير هذه الوثائق إلى وجود صلات بين عوامل معينة، أو جملة من العوامل، تؤدي إلى زيادة في التوترات المتعلقة بالانتخابات، ونشوب حالات عنف مرتبطة بالانتخابات.

[1] النظرة العامة على السياق هي تحليل الديناميكيات التاريخية والحالية للنزاعات المتعلقة بالانتخابات وتقييم للمخاطر المحتملة المتعلقة بالانتخابات القادمة (يتم تناول هذا الموضوع في القسم ٤-١-١ من منشور المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات **نظرة عامة على أداة الإدارة الانتخابية** الذي تم إصداره في نفس الوقت مع هذا الدليل).

[2] التعديل وفق الاحتياج (Customization) هي ممارسة تقنية تعني خلق نموذج خاص بالبلد وبالانتخابات، يتم استنباطه بواسطة برنامج الأداة (انظر القسم رقم ٤-١-٢ من نظرة عامة على أداة الإدارة الانتخابية).

هيكلية الدليل وتوصيف العوامل

يشير الدليل إلى عشرة عوامل خارجية، مدرجة في إطار الأمن الإنساني، كما يقدم الدليل وصفاً لكل عامل من هذه العوامل:

١. يقدم القسم الخاص **بالمقدمة** تعريفاً عاماً وتفسيراً للسياق الذي يمكن أن يؤدي فيه عامل معين إلى إطلاق أو المساهمة في تحفيز إطلاق العنف المرتبط بالانتخابات.

٢. يوضح القسم الخاص **بالحالات التجريبية والعوامل المترابطة** دولاً معينة وسياقات انتخابية تم فيها تحديد عامل معين، بإعتباره حافزاً أو مساهماً في تحفيز إطلاق العنف المرتبط بالانتخابات. وتشير العوامل المترابطة إلى السياق الأوسع الذي يحدث فيه العنف، ويشمل ذلك العوامل الداخلية والخارجية على السواء. وقد تمت الإشارة لبيان مصادر الوثائق المستخدمة.[٣]

٣. يشير قسم **المؤشرات القابلة للملاحظة** إلى الخصائص الملحوظة للعوامل المختلفة.

٤. يشير القسم المتعلق **بمنهجية جمع البيانات وتحليلها** إلى مصادر وتقنيات جمع البيانات وأساليب تحليلها. وسيتضمن البرنامج الإلكتروني نماذج استبيانات مسحية مسبقة الإعداد وقابلة للتعديل، لمساعدة المستخدم (أو المستخدمين) في عملية جمع البيانات. كما يساعد التحليل مختلف الهيئات، وخاصة تلك المعنية بتنظيم انتخابات سلمية، في اتخاذ بدائل بناء على معرفة سليمة.

تعديل قائمة العوامل وفق الاحتياج

إن قائمة العوامل المعروضة في هذا الدليل ليست شاملة. كما أن طريقة تسمية العوامل أو توصيفها قد لا تكون متطابقة مع المصطلحات أو التفاصيل الدارجة محلياً. ولذلك، فإن وحدة الموارد المعرفية في الأداة تسمح للمستخدم بإعادة تسمية العوامل القائمة و/أو استنباط وتوصيف عوامل جديدة من خلالها، ليتم إدراجها في النموذج الخاص بكل دولة وانتخابات بصورة محددة.

[٣] المصدر الرئيسي لتحديد العوامل المترابطة الهامة في هذا الصدد هو الوثيقة المرجعية التي ترسخ العلاقة السببية بين العامل المذكور واندلاع العنف المرتبط بالانتخابات. وإذا كان أحد المصادر الأساسية لا يتناول السياق الأوسع الذي يحدث فيه العنف، فإنه يتم الرجوع لمصادر أخرى. وبصورة أساسية، فإنه يتم استخدام التقارير الخاصة بمجموعة الأزمات الدولية (ICG) التي تغطي دولة محددة وسنة انتخابية معينة كمصدر ثانوي لتعريف العوامل المترابطة. وإن لم يتوفر تقرير متصل بالموضوع من مجموعة الأزمات الدولية، فيتم الرجوع لتقارير هيومن رايتس ووتش (HRW) كمصادر من الدرجة الثالثة. وإن لم تتوفر أي تقارير من هيومن رايتس ووتش ذات صلة بالموضوع، فإنه يتم الرجوع للتقارير والملاحظات الانتخابية الأخرى المتنوعة.

١. سوء الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية

مقدمة

يعتبر الفقر وانعدام المساواة وارتفاع أو تزايد مستوى البطالة بمثابة عوامل مهمة ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تقييم احتمالات حدوث عنف مرتبط بالانتخابات. كما يعتبر الفقر مفهوماً مركباً، وقد تم تعريفه بإعتباره 'حرماناً واضحاً من الرفاهية'، ويشير إلى الوضع الذي لا يصل فيه الشخص إلى حد أدنى من الرفاهية يمكّنه من العمل بشكل مناسب في المجتمع بسبب نقص الدخل أو القدرة على الاستهلاك.[٤] وثمة أبعاد متعددة للفقر، ولكن معظمها مرتبط بعدم القدرة على الحصول على التموينات الغذائية والخدمات الصحية والتعليمية الملائمة وأمور أخرى. كما تعتبر البطالة من الأمور وثيقة الصلة بالفقر، حيث إنها تساهم في استمرارية أسبابه الجوهرية وديمومتها،[٥] وعدم المساواة، كونها تهدد القدرة على استفادة الشرائح المهمشة من السكان بالفرص القائمة.[٦] وثمة أدلة قوية على وجود صلات بين الفقر وعدم المساواة والعنف السياسي، وخاصة العنف المرتبط بالانتخابات.[٧] ويعمل الفقر على زيادة حدوث توترات في النزاعات غير الخطيرة مثل تلك المتعلقة بالإجراءات الانتخابية، والتي قد تفضي لأعمال عنف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من ليس لديه الكثير ليخشى على خسارته، فإنه يمكن تعبئته ودفعه لأعمال العنف بسهولة.[٨]

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- **الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في كينيا عام ٢٠٠٧.** لقد كان الإحباط الاقتصادي وعدم المساواة المرتبطة بملكية الأراضي، بالإضافة إلى عدم الإيفاء بوعود توفير فرص عمل للشباب من أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع العنف أثناء العمليات الانتخابية. وكان المثال على ذلك في انتخابات عام ٢٠٠٧، التي نجم عن أعمال العنف فيها مقتل أكثر من ١٥٠٠ شخص واغتصاب أكثر من ٣٠٠٠ امرأة ونزوح ٣٠٠ ألف داخل البلاد.[٩]

العوامل المترابطة: الإقصاء الاجتماعي والسياسي (**خارجي**)، النزاع المتعلق بتغير ديناميكيات السلطة (**خارجي**)،[١٠]

---

[٤] جوناثان هوغتون-Jonathan Haughton، وشاهيدر ر. كاندكر-Shahidur R. Khandker، الدليل الخاص بالفقر وانعدام المساواة -Handbook on Poverty and Inequality، (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٩)، ص. ١.

[٥] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (DESA)، (شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية، والمجلس الاقتصادي الاجتماعي-ECOSOC، قضية التشغيل من منظور اجتماعي-Employment Issue in Social Perspective)، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://social.un.org/index/Employment.aspx>، تاريخ الاطلاع ٢٩ يونيو/حزيران ٢٠١١.

[٦] قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وشعبة السياسات الاجتماعية والتنمية، والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، 'Poverty and Inequality' (الفقر وعدم المساواة)، متاح على <http://social.un.org/index/Poverty/PovertyandInequality.aspx>، تاريخ الاطلاع ٢٩ يونيو/حزيران ٢٠١١.

[٧] إتيان ج كروغ وآخرون - Etienne G. Krug (محررون)، World Report on Violence and Health (تقرير الصحة والعنف في العالم)، جنيف: منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٢، ص. ٣٧، متاح على <http://www.who.int/violence_injury_prevention/violence/world_report/en/full_en.pdf>، تاريخ الاطلاع ١٢ يوليو/تموز ٢٠١١.

[٨] Liisa Laakso ليزا لاكسو، 'Insights into Electoral Violence in Africa' (نظرة على العنف الانتخابي في أفريقيا)، في: Matthias Basedau ماتياس باسيداو، Gero Erdmann جيرو إردمان، Andreas Mehler أندرياس ميلر (محررون)، Votes, Money and Violence: Political Parties and Elections in Sub-Saharan Africa (الأصوات والنقود والعنف: الأحزاب السياسية والانتخابات في أفريقيا جنوب الصحراء)، (أوبسالا: Nordiska Afrikainstitutet معهد افريقيا لدول الشمال وسكوتسفيل: University of KwaZulu-Natal Press مطبوعات جامعة كوازولو ناتال، ٢٠٠٧)، ص. ٢٢٨-٣٠.

[٩] Mara J. Roberts مارا ج روبرتس، Conflict Analysis of the 2007 Post-election Violence in Kenya (تحليل النزاع في العنف التالي للانتخابات في كينيا ٢٠٠٧)، (شارلوتسفيل: New Dominion Philanthropy Metrics، ٢٠٠٩)، متاح على <http://www.ndpmetrics.com/papers/Kenya_Conflict_2007.pdf>، تاريخ الاطلاع ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١١؛ و Institut Français de Recherche en Afrique (المعهد الفرنسي للبحوث الأفريقية)، The General Elections in Kenya ٢٠٠٧ (الانتخابات العامة في كينيا ٢٠٠٧)، Les Cahiers d'Afrique de l'Est، رقم ٣٨ (نيروبي، ٢٠٠٨)، ص. ٢، ١١، ١٧٢، ٢٠٢،٢٢٧، ٢٢٨، ٣٦٩.

[١٠] ICG مجموعة الأزمات الدولية، 'Kenya in Crisis' (كينيا في أزمة)، تقرير أفريقيا رقم ١٣٧ (٢١ فبراير/شباط ٢٠٠٨)، ص ٩، متاح على <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/africa/horn-of-africa/kenya/137_kenya_in_crisis_web.pdf>، تاريخ الاطلاع ١ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي (**خارجي**)، [١١] عدم ملاءمة الترتيبات الأمنية الانتخابية (**داخلي**)،[١٢] الاستخدام التحريضي لوسائل الإعلام من قبل الأحزاب السياسية (**داخلي**)،[١٣] سوء إدارة النتائج الانتخابية (**داخلي**). [١٤]

- **الانتخابات التشريعية والرئاسية في ليبيريا عام ٢٠٠٥.** لقد أثرت البطالة في ليبيريا على جميع العمليات الانتخابية، وخاصة انتخابات عام ٢٠٠٥، حيث كان هناك انخفاض في العنف الانتخابي أثناء الفترة السابقة للانتخابات،[١٥] ولكن هذا لم يؤد إلى إسباغ الهدوء على الفترة التالية التي أعقبت الانتخابات، حيث عملت الجماعات السياسية على تعبئة الشباب العاطل عن العمل في موجات من العنف.[١٦] وقد تضمنت الأحداث الترهيب والاحتجاجات وتعطيل المرور بالعاصمة مونروفيا، والتهديد بالعنف ضد الصحفيين والسياسيين المستهدفين، بالإضافة لأعمال السلب والنهب. [١٧]

العوامل المترابطة: الإقصاء السياسي والاجتماعي (**خارجي**)؛ النزاعات المتعلقة بتغير ديناميكيات السلطة (**خارجي**)،[١٨] وجود اطراف فاعلة مسلحة من خارج أجهزة الدولة (**خارجي**)؛ ضعف حملات إعلام الناخبين (**داخلي**)، والمحسوبية وعدم إتاحة وسائل الإعلام بشكل متساوي (**داخلي**)؛ وسوء أداء هيئات إدارة الانتخابات (**داخلي**). [١٩]

مؤشرات قابلة للملاحظة

١) مستوى شمولية الوسائل القانونية لمعالجة التفاوتات الاجتماعية والصحية.

٢) مدى المجال المتاح للحصول على الأرض والغذاء والموارد والسلع الأخرى أمام السكان بوجه عام أو سكان مناطق بعينها أو مجموعات مهمشة.

٣) ارتفاع و/أو ازدياد مستويات البطالة، وخاصة فيما بين صفوف الشباب.

---

[١١] المصدر السابق، و Roberts روبرتس، (تحليل النزاع للعنف التالي للانتخابات في كينيا ٢٠٠٧).

[١٢] Philip Alston فيليب ألستون، Report of the UN Special Rapporteur on Extrajudicial, Summary or Arbitrary Executions. Addendum: Election-related Violence and Killings (تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة للإعدام غير القانوني أو بإجراءات موجزة أو تعسفا. ملحق: القتل والعنف المرتبط بالانتخابات)، UN document A/HRC/14/24/Add.٧، (١٨ مايو/أيار ٢٠١٠)، ص. ٣٨، متاح على <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/E002895AFBE42ABA492577370007FFE9-Full_Report.pdf>، تاريخ الاطلاع ١ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

[١٣] Peter Oriare Mbeke بيتر أوريار مبيكي، 'The Role of the Media in Conflict and Peace Building in Kenya: Draft Literature Review Report' (دور الإعلام في النزاع وبناء السلام في كينيا: مسودة تقرير مراجعة الأدبيات)، أبريل/نيسان ٢٠٠٩، ص. ١٣، متاح على <http://www.internews.org/pubs/kenya/LiteratureReview_ReportingPeaceKenya_20090415.pdf>، تاريخ الاطلاع ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[١٤] Report of the Independent Review Commission on the General Elections Held in Kenya on 27 December ٢٠٠٧ [Kriegler Commission] (لجنة كرايغلر)، (تقرير لجنة المراجعة المستقلة في الانتخابات العامة المنعقدة في كينيا في ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧)، ص. ٣٥، ١٢٥، ١٢٩، متاح على <http://www.dialoguekenya.org/docs/FinalReport_consolidated.pdf>، تاريخ الاطلاع ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

[١٥] وفود الرقابة الدولية في الانتخابات التشريعية والرئاسية بليبيريا، Final Report on the International Observation Delegations (التقرير النهائي الخاص بوفود الرقابة الدولية)، برعاية National Democratic Institute (المعهد الديمقراطي الوطني) وCarter Center (مركز كارتر)، أكتوبر/تشرين الأول، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥، ص ١، متاح على <http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/FinalReportLiberia2005.pdf>، تاريخ الاطلاع ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١١.

[١٦] Carnegie Mellon University جامعة كارنيغي ميلون، 'Conference to Mitigate Violence in Liberia's 2011 Electoral Contests: Resolution' (القرار الصادر عن مؤتمر تخفيف العنف في المنافسات الانتخابية بليبيريا ٢٠١١)، منروفيا، ٢٠١٠، ص. ٢، متاح على <http://www.cmu.edu/cipi/news-events/pdfs/Liberia2010Conference_Resolution-SummaryOfProceedings.pdf>، تاريخ الاطلاع ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١١.

[١٧] وفود الرقابة الدولية في الانتخابات التشريعية والرئاسية بليبيريا، ص. ٢٦.

[١٨] المصدر السابق، ص ٣٦، ٣٨.

[١٩] جامعة كارنيغي ميلون، مؤتمر تخفيف الفقر، ص ٢.

٤) مدى توفر موارد وقدرات مؤسسية للتعامل مع الأمن الاجتماعي وتطبيق إستراتيجيات تخفيض مستويات الفقر، وخاصة في أوساط الجماعات المحرومة والمناطق المهمشة في البلاد.

منهجية جمع البيانات وتحليلها

- ضرورة إجراء مراجعة متخصصة للنصوص القانونية التي تعالج التفاوتات الاجتماعية. وضرورة التفكير في مدى التأثير على الفئات الاجتماعية المختلفة (بما في ذلك الشباب والنساء)، مع وضع خريطة للمناطق التي قد تمثل فيها هذه الفئات مخاطر للعملية الانتخابية.
- جمع البيانات الإحصائية التاريخية والحالية الخاصة بالفقر وعدم المساواة وارتفاع أو ازدياد معدلات البطالة، والتفكير في كيفية تحفيز هذه الأوضاع أو إسهامها في إطلاق حالات العنف المرتبطة بالانتخابات، مع ضرورة العمل على إنتاج وتحليل خرائط المخاطر والرسوم البيانية المتعلقة بالميول والتوجهات.
- العمل على جمع التقارير الإعلامية المتعلقة بالوضع الاقتصادي وتحليل اللغة المستخدمة عند معالجة الوضع الاقتصادي للجماعات المحرومة، مثلا إذا كان هناك مؤشر على استخدام لغة تحريضية وترهيبية. كما يتعين التمييز بين وسائل الإعلام المختلفة والتغطية الجغرافية والملكية والضحايا، بالإضافة إلى وضع خريطة خاصة بالتوجهات والأبعاد المختلفة للمشكلة ومراقبتها.

٢. الإقصاء الاجتماعي والسياسي

مقدمة

يعمل الإقصاء الاجتماعي والسياسي للأقليات والجماعات المهمشة على خلق احتمالات لنشوء الصراع. وتعرف **الأقلية** بأنها مجموعة من الناس تشترك في هوية عرقية أو ثقافية أو دينية أو لغوية معينة بصورة متميزة عن أغلبية السكان. ومن السمات الأساسية للأقليات أنها لا تكون في وضع مهيمن، سواء كانت **أقلية** أو أغلبية من الناحية العددية. كما قد يشير مصطلح أقلية أيضا إلى جماعات من السكان مهمشة بسبب انتمائها السياسي أو توجهها الجنسي أو حتى قدراتها البدنية. [٢٠]

وغالباً ما يكون إقصاء أقلية أو جماعة مهمشة من العمليات السياسية دافعاً قوياً للعنف. [٢١] وعلاوة على ذلك، فإن السمات المرتبطة بتلك الجماعات سواء كانت عرقية أو معتقدات دينية أو لغوية أو عمرية أو موقعاً جغرافياً أو اختيارات جنسية، غالباً ما تُستخدم أيضا لوصم تلك الجماعات وإشعارها بالاغتراب قبل وأثناء الانتخابات وبعدها. [٢٢] ومن الأمثلة المتكررة على ذلك، قيام النخب السياسية بتعبئة الكراهية العرقية. [٢٣]

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- **الانتخابات التشريعية والرئاسية في زامبيا عام ٢٠٠٦.** لقد ازداد تواجد العمال الصينيين في الاقتصاد الزامبي خلال السنوات الأخيرة كجزء من تنمية صناعة النحاس، وفي قطاعات أخرى مثل النسيج وإنشاء الطرق والبيع بالتجزئة. ويتزايد مستوى الإحباط في صفوف مواطني زامبيا، لأن الكثيرين منهم يعتبرون أن الاستثمار الصيني لم يحسن من مستوى حياتهم. وقد انعكس هذا الإحباط في نقاشات مشحونة جداً أثناء انتخابات عام ٢٠٠٦. [٢٤] ونتيجة لذلك، فقد تصاعد العنف بعد الانتخابات في لوساكا مستهدفاً السكان الصينيين وغيرهم. [٢٥]

---

[٢٠] OHCHR مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، Minority Rights: International Standards and Guidance for Implementation (حقوق الأقلية: المعايير الدولية والمبادئ التوجيهية في التطبيق)، (نيويورك/جنيف: الأمم المتحدة، ٢٠١٠)، ص. ٢-٣ متاح على <http://www.ohchr.org/Documents/Publications/MinorityRights_en.pdf>، تاريخ الاطلاع ١٢ يوليو/تموز ٢٠١١.

[٢١] المصدر السابق، ص. ١٣-١٦.

[٢٢] ليزا لاكسو، نظرة على العنف الانتخابي في أفريقيا، ص ٢٢٤ -٢٥٢.

[٢٣] Steven I. Wilkinson ستيفن ل. ويلكنسون، Votes and Violence: Electoral Competition and Ethnic Riots in India (الأصوات والعنف: المنافسة الانتخابية والشغب العرقي في الهند)، (كامبريدج: Cambridge University Press، 2004)، ص. ١-٢.

[٢٤] Joseph J. Schatz جوزيف ج. سكاتز، 'Zambian Hopeful Takes a Swing at China' (امرأة فقيرة من زامبيا تهاجم الصين)، Washington Post، ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، متاح على <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/09/24/AR2006092400915.html>، تاريخ الدخول ١٢ يوليو/تموز ٢٠١١، و Dan Haglund دان هاجلاند، 'Regulating FDI in Weak African States: A Case Study of Chinese Copper Mining in Zambia' (تنظيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات الأفريقية الضعيفة: دراسة حالة لأعمال تعدين النحاس الصينية في زامبيا)، دورية Journal of Modern African Studies، ٤/٤٦ (٢٠٠٨)، ص. ٥٥٦.

[٢٥] 'Overseas and Under Siege' (عبر البحار وتحت الحصار)، The Economist، ١١ أغسطس/آب ٢٠٠٩، متاح على <http://www.economist.com/node/14207132>، تاريخ الاطلاع ١٢ يوليو/تموز ٢٠١١.

العوامل المترابطة: سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية (**خارجي**)، [٢٦] الحشد الحزبي التحريضي (**داخلي**)،[٢٧] رفض نتائج الانتخابات (**داخلي**). [٢٨]

- **الانتخابات التشريعية والرئاسية في غانا عام ٢٠٠٨.** يقيم في غانا مجموعة متنوعة من الجماعات العرقية التي حدثت بينها نزاعات في مناسبات مختلفة بهدف السيطرة السياسية على الإقليم. وقد شهد الجزء الشمالي من البلاد لمدة طويلة نزاعات بين جماعة كوساسيس- Kusasis وجماعة مامبروسيس- Mamprusis، وهما جماعتان تمتعتان بدعم حزبين سياسيين هما المؤتمر الديمقراطي القومي والحزب الوطني الجديد على التوالي. [٢٩] وقد خلقت النزاعات بين هاتين الجماعتين توترات ساهمت في العنف، وخاصة أثناء انتخابات عام ٢٠٠٨. وقد تأثرت الفترة السابقة للانتخابات بالتخريب المتعمد لمراكز التسجيل وإطلاق النيران وحرق المنازل والسيارات والهجوم على الصحفيين. وعلاوة على ذلك، قُتل ثلاثة أشخاص وأصيب الكثيرون. [٣٠]

العوامل المترابطة: النزاع المتعلق بتغير ديناميكيات السلطة (**خارجي**)، [٣١]وتسجيل الناخبين بطريقة إشكالية (**داخلي**). [٣٢]

مؤشرات قابلة للملاحظة

١) مستوى إقصاء الأقليات من المواطنة والحقوق الدستورية وغيرها من الحقوق القانونية التي تتمتع بها الجماعات المهيمنة في المجتمع.

٢) مستوى الإفلات من العقاب وخاصة بالنسبة للانتهاكات التي تمارس ضد الأقليات.

٣) وجود وسائل قانونية ملائمة وفعالة للإدماج الاجتماعي.

٤) وجود عداوات طويلة الأمد بين الجماعات العرقية والدينية واللغوية والثقافية التي ارتفعت حدتها تاريخياً، وأخذت أشكالاً عنيفة أثناء فترات الانتخابات.

٥) استخدام السياسيين وغيرهم من الزعماء والإعلاميين للغة مثيرة ضد الجماعات المهمشة أو الأقليات.

---

٢٦ المصدر السابق، وسكاتز، امرأة فقيرة من زامبيا تهاجم الصين.

٢٧ European Union Election Observation Mission بعثة الرقابة الانتخابية التابعة للاتحاد الأوروبي، زامبيا ٢٠٠٦، 'Final Report [on the 28 September tripartite elections]' (التقرير النهائي الخاص بالانتخابات الثلاثية في ٢٨ سبتمبر/أيلول)، لوساكا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، ص. ١٩، متاح على <http://eeas.europa.eu/human_rights/election_observation/zambia/final_report_en.pdf>، تاريخ الاطلاع ١٧ فبراير/شباط ٢٠١٢.

٢٨ المصدر السابق، ص ٣.

٢٩ IRIN Africa (شبكات المعلومات الإقليمية المتحدة/ أفريقيا)، 'Ghana: Police Gear Up to Prevent Election Violence' (غانا: الشرطة تستعد لمنع العنف الانتخابي)، IRIN، أكرا، ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨، متاح على <http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=81613>، تاريخ الاطلاع ١٣ يوليو/تموز ٢٠١١.

٣٠ Heinz Jockers هاينز جوكرز وآخرون، 'The Successful Ghana Election of 2008: A Convenient Myth?' (نجاح انتخابات غانا ٢٠٠٨: أسطورة مريحة؟"، Journal of Modern African Studies، ١/٤٨ (فبراير/شباط ٢٠١٠)، ص ٩٦، ١٠١، ١٠٥، «إيرين أفريقيا، «غانا: العنف والمخالفات في مرحلة ما قبل الانتخابات تقلق منظمات حقوقية» أكرا، ٧ أغسطس/آب ٢٠٠٨، متاح على <http://www.irinnews.org/report.aspx?reportid=79703>، تاريخ الاطلاع ١٣ يوليو/تموز ٢٠١١. وأيرين أفريقيا، "غانا: تصاعد العنف في مرحلة ما قبل الانتخابات" أيرين، أكرا، ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، وهو متاح على الموقع التالي الذي تمت زيارته في ١٣ يوليو/ تموز ٢٠١١: <http://www.irinnews.org/report.aspx?ReportId=80250>

٣١ Paul Collier بول كوليبه، و Pedro C. Vicente بيدرو س فينسنت، 'Violence, Bribery, and Fraud: The Political Economy of Elections in Sub-Saharan Africa' (العنف والرشوة والتزوير: الاقتصاد السياسي للانتخابات في أفريقيا جنوب الصحراء)، Public Choice، 2010، ص. ٤٣ – ٤٤، متاح على <http://www.pedrovicente.org/theory.pdf>، تاريخ الاطلاع ١٣ يوليو/تموز ٢٠١١.

٣٢ شبكات المعلومات الإقليمية المتحدة / أفريقيا، 'Ghana: Pre-election Violence and Irregularities Worry Watchdogs' (غانا: العنف السابق للانتخابات والمخالفات مصدر قلق للمراقبين)، وجوكرز وآخرون، نجاح انتخابات غانا ٢٠٠٨، ص ٨.

منهجية جمع البيانات وتحليلها

- القيام بمراجعة متخصصة للحقوق الدستورية وحقوق المواطنة والوضع القانوني للأقليات والجماعات المهمشة، مع تحديد جماعات بعينها تواجه إقصاءات اجتماعية وسياسية بأشكال مختلفة. وضرورة وضع خريطة بالمناطق الجغرافية المتأثرة بحالات الإقصاء.

- العمل على تحليل متخصص لموارد وقدرات مؤسسات الدولة لتعزيز أجندة إدماج وتحسين ظروف الأقليات والجماعات المهمشة، ووضع خريطة بالمناطق التي يتم تركيز الجهود فيها، وتبيان النتائج.

- جمع الإحصائيات والتقارير والخرائط وغيرها من المعلومات المفيدة من منظمات معروفة مثل منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية ووسائل الإعلام وغيرها بشأن الأفعال العنيفة وغير العنيفة الموجهة ضد الأقليات والجماعات المهمشة. كما يتعين جمع البيانات الخاصة بالعمليات القضائية ونتائجها، وإجراء مقابلات ومسوحات فيما بين الجماعات المستهدفة (مثلاً المجتمعات العرقية والدينية ومجتمعات السكان الأصليين)، بالإضافة إلى وضع خريطة بالمخاطر تتضمن المناطق والمواقع التي تقع فيها الحوادث، ووضع جدول بالتوجهات من أجل التوصل لفهم أفضل للمناطق والاتجاهات الحساسة.

- فحص السجلات التاريخية والمعاصرة للصراعات والنزاعات والتوترات بين الجماعات العرقية والدينية واللغوية والثقافية المختلفة في البلاد، وعلاقاتها بالاطراف الفاعلة المسلحة من غير أجهزة الدولة. كما ينبغي استخدام التقارير والسجلات الإعلامية وإجراء مقابلات مع الخبراء، ووضع خريطة بالمخاطر في المناطق والمواقع التي تقع فيها الحوادث، ورسومات بيانية بالميول والتوجهات للتوصل لفهم أفضل فيما يتعلق بالمناطق والاتجاهات الحساسة.

- إجراء تحليل للخطاب الإعلامي، وتحديد إلى أي درجة يلقي الزعماء السياسيون وغيرهم باللوم على الجماعات المهمشة والأقليات بالنسبة للتحديات التي تواجهها البلاد. كما يجب وضع خريطة بالمناطق ووسائل الإعلام والجناة والتوترات والاتجاهات في تلك الحوادث.

٢. الصراع المتعلق بتغير ديناميكيات السلطة

مقدمة

إن توازن القوى في بلد ما هو سمة دقيقة للغاية وقد يتأثر بالعمليات السياسية، مثل تطبيق اتفاقيات السلام؛ وعمليات نزع السلاح؛ وتسريح وإعادة دمج القوات (DDR)؛ والإصلاحات القانونية والاجتماعية التي قد تؤدي لاستفادة جماعات من المواطنين بعينها أو تهميشها؛ وتوقيع اتفاقيات التجارة الدولية وغيرها من العوامل.

ومن المرجح، أنّ أوجه القصور في الترتيبات المؤسسية القائمة لمواجهة التوترات المتصاعدة أثناء الفترات الانتقالية تجاه البيئة القائمة بعد الصراع ينجم عنها عنف مرتبط بالانتخابات.[٣٣] ويتمثل الخطر الأكبر، في أن هذا القصور المؤسسي يزيد من التوترات المتأصلة التي تفرزها أية منافسات انتخابية.[٣٤] ويلعب توقيت أي عملية سياسية أساسية دوراً هاماً: فعلى سبيل المثال، فإن أي انتخابات مبكرة ترافقها عملية ضعيفة لنزع السلاح وتسريح وإعادة دمج القوات، من شأنها أن تخلق أرضية خصبة للعنف المرتبط بالانتخابات.[٣٥]

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- **الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية في بوروندي عام ٢٠١٠.** عانت بوروندي من حرب أهلية طويلة منذ عام ١٩٩٣ غيّرت توازن القوى بين المجموعتين العرقيتين (الهوتو والتوتسي - the Hutus and the Tutsis) في أوقات مختلفة. وكان على البلاد التعامل مع اغتيال عدد من الرؤساء وعدة انقلابات عسكرية وتغيير الدستور ومحاولات عديدة لبناء السلام والتوصل لاتفاقات. وفي عام ٢٠٠٩، بدأت مرحلة انتقالية وبوشر في عملية نزع السلاح وتسريح وإعادة دمج جديدة للقوات، وكان لها أثر هام على انتخابات عام ٢٠١٠ [٣٦] وبحلول ذلك الوقت، كانت الدولة تتعامل مع المراحل الأولى لعملية ضعيفة ومرتبكة لنزع السلاح وتسريح وإعادة دمج القوات. وعلاوة على ذلك، كانت مؤسسات الدولة تفتقر للخبرة والقدرة على توفير قنوات ديمقراطية للتعامل مع تلك المشاكل. وكان ذلك من العناصر الأساسية التي أدت للعنف المصاحب للانتخابات، والذي تضمن مقاطعة

---

٣٣ Timothy D. Sisk تيموثي د. سيسك، 'Elections in Fragile States: Between Voice and Violence' (الانتخابات في الدول الهشة: بين الصوت والعنف)، Graduate School of International Studies، University of Denver (مدرسة الدراسات العليا بجامعة دنفر)، كولورادو، ٢٠٠٧، ص ٤٧؛ و Muna Ndulo مونا ندولو، و Sara Lulo سارا لولو، 'Free and Fair Elections, Violence and Conflict' (الانتخابات الحرة والنزيهة والعنف والصراع)، Harvard College) *Harvard ILJ Online*)، العدد ٥١ (٢٠١٠)، ص. ١٦٠، ١٦٥.

٣٤ John Keane جون كين، The Life and Death of Democracy (حياة وموت الديمقراطية)، (لندن: 2009 ،Simon & Schuster UK Ltd)؛ UNDP Democratic Governance Group Bureau for Development Policy (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجموعة الحكم الديمقراطي، مكتب تنمية السياسات)، Elections and Conflict Prevention: A Guide to Analysis, Planning and Programming (الانتخابات ومنع العنف: دليل للتحديد والتخطيط ووضع البرامج)، ص ١١-١٤، متاح على <http://www.undp.org/publications/Elections_and_Conflict_Prevention.pdf>، تاريخ الاطلاع ١٧ فبراير/شباط ٢٠١٢؛ و Robert A. Pastor روبرت أ. باستور، 'The Role of Electoral Administration in Democratic Transitions: Implications for Policy and Research' (دور الإدارة الانتخابية في مراحل التحول الديمقراطي: الآثار المترتبة بالنسبة للسياسة والبحوث)، Democratization، العدد ٦/٤ (١٩٩٩)، ص. ١١-١٤، متاح على <http://www1.american.edu/ia/cdem/pdfs/roleelectoraladministration.pdf>، تاريخ الاطلاع ١ يوليو/تموز ٢٠١١.

٣٥ Jeff Fischer جيف فيشر، Electoral Conflict and Violence: A Strategy for Study and Prevention (النزاع والعنف الانتخابي: إستراتيجية للدراسة والمنع)، IFES White Paper (واشنطن العاصمة: المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، ٢٠٠٢)، ص ٧، متاح على <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/untc/unpan019255.pdf>، تاريخ الاطلاع ١ يوليو/تموز ٢٠١١.

٣٦ GlobalSecurity.org موقع غلوبال سيكيوريتي، 'Burundi Civil War' (الحرب الأهلية في بوروندي)، (بدون تاريخ)، متاح على <http://www.globalsecurity.org/military/world/war/burundi.htm>، تاريخ الاطلاع ٢١ يوليو/تموز ٢٠١١؛ Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي، Rule of Law in Armed Conflicts Project (مشروع حكم القانون في النزاعات المسلحة)، 'Burundi: Current Conflicts' (بوروندي: نزاعات معاصرة)، جنيف، ٢٠١١، متاح على <http://www.adh-geneva.ch/RULAC/current_conflict.php?id_state=38>، تاريخ الاطلاع ٢١ يوليو/تموز ٢٠١١.

الانتخابات والهجوم بالقنابل اليدوية والقيود على مشاركة بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الإيذاء البدني وتعذيب المواطنين والسياسيين.[٣٧]

العوامل المترابطة: سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية (**خارجي**)؛ الاقصاء الاجتماعي والسياسي (**خارجي**)؛ وجود جماعات مسلحة من غير أجهزة الدولة (**خارجي**)؛ المظالم المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب (**خارجي**)؛ الأفعال العنيفة والاستفزازية التي ترتكبها الأحزاب السياسية (**داخلي**)؛ ورفض نتائج الانتخابات (**داخلي**).[٣٨]

- **الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تيمور الشرقية عام ٢٠٠٧.** كان الوضع السياسي في البلاد غير مستقر لسنوات، وخاصة فيما يتعلق بالصراع مع إندونيسيا والاستقلال الذي تبع ذلك في عام ٢٠٠٢.[٣٩] وقد ساهمت العوامل التاريخية والاجتماعية مثل الماضي الاستعماري للبلاد ومؤسساتها السياسية في العنف المرتبط بالانتخابات.[٤٠] كما أن العنف الذي تم تسجيله في انتخابات عام ٢٠٠٧، قام بارتكابه أنصار أحزاب سياسية تجاه أنصار أحزاب أخرى، وخاصة أثناء الفترة التالية للعملية الانتخابية. وقد وقعت ١٦٢ حادثة من هذا النوع تضمنت حالتي وفاة وإصابة حوالي ١٠٠ شخص ونزوح ٧٠٠٠ أسرة.[٤١]

العوامل المترابطة: سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية (**خارجي**)،[٤٢] وجود أطراف مسلحة من غير أجهزة الدولة (**خارجي**)،[٤٣] قيام الأحزاب السياسية بأفعال عنيفة أو استفزازية (**داخلي**)، عدم كفاية الترتيبات الأمنية الانتخابية (**داخلي**).[٤٤]

---

٣٧ Jamila EL Abdellaoui جميلة العبدلاوي، 'Elections Burundi's Next Test ٢٠١٠' (انتخابات ٢٠١٠ الاختبار القادم لبوروندي)، Institute for Security Studies (معهد الدراسات الأمنية)، ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩، متاح على <http://reliefweb.int/node/330150>، تاريخ الاطلاع ٤ يوليو/تموز ٢٠١١؛ ومجموعة الأزمات الدولية، 'Burundi: From Electoral Boycott to Political Impasse' (بوروندي: من مقاطعة الانتخابات الى الانسداد السياسي)، تقرير أفريقيا رقم ١٦٩ (٧ فبراير/شباط ٢٠١١)، ص. i، متاح على http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/africa/central-africa/burundi/169%20Burundi%20-%20From%20Electoral%20Boycott%20to%20Political%20Impasse%20ENGLISH.pdf تاريخ الاطلاع ٤ يوليو/تموز ٢٠١١؛ و Amnesty International (منظمة العفو الدولية)، 'Burundi Must Investigate Those Accused of Torturing Opposition Politicians' (على بوروندي أن تحقق مع المتهمين بتعذيب المعارضين السياسيين)، ٢٣ أغسطس/آب ٢٠١٠، متاح على http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/burundi-must-investigate-those-accused-torturing-opposition-politicians-2010-08-23، تاريخ الاطلاع ٤ يوليو/تموز ٢٠١٠.

٣٨ مجموعة الأزمات الدولية، بوروندي: من مقاطعة الانتخابات للانسداد السياسي؛ وموقع غلوبال سيكيوريتي، الحرب الأهلية في بوروندي.

٣٩ Ana Cutter أنا كاتر وآخرون، 'Timor Leste Conflict Assessment: Final Report' (تقييم الصراع في تيمور الشرقية: التقرير النهائي)، Center for International Conflict Resolution (مركز حل النزاعات الدولية)، Columbia University و Fo Liman Ba Malu – Hakat Ba Oin، ٣١ يوليو/تموز ٢٠٠٤، ص ١١، ١٢، متاح على <http://www.cicr-columbia.org/wp-content/uploads/2011/06/Timor-Leste-Conflict-Assessment-2004.pdf>، تاريخ الاطلاع ٤ يوليو/تموز ٢٠١١.

٤٠ Timor-Leste Armed Violence Assessment تقييم العنف المسلح في تيمور الشرقية، 'Electoral Violence in Timor-Leste: Mapping Incidents and Responses' (العنف الانتخابي في تيمور الشرقية: خريطة الحوادث وأعمال الاستجابة)، موجز إعلامي رقم ٣، ٢٠٠٩، ص. ١، متاح على <http://www.timor-leste-violence.org/pdfs/Timor-Leste-Violence-IB3-ENGLISH.pdf>، تاريخ الاطلاع ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

٤١ تقييم العنف المسلح في تيمور الشرقية، العنف الانتخابي في تيمور الشرقية، ص. ٣-٥.

٤٢ كاتر، تقييم الصراع في تيمور الشرقية.

٤٣ مجموعة الأزمات الدولية، 'Timor-Leste's Parliamentary Elections' (الانتخابات البرلمانية في تيمور الشرقية)، Asia Briefing رقم ٦٥ (١٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٧)، ص ٧، متاح على <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/asia/south-east-asia/indonesia/b65_timor_leste_s_parliamentary_elections.pdf>، تاريخ الاطلاع ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

٤٤ تقييم العنف في تيمور الشرقية، العنف الانتخابي في تيمور الشرقية، ص. ٣-٥.

مؤشرات قابلة للملاحظة

١) درجة تغير القوة النسبية للاطراف السياسية الفاعلة الاساسية بسبب ضعف الإطار الانتقالي مثل برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج أو اتفاقية تجارة أو دستور جديد.

٢) مستوى الرفض أو الدعم المدني لقرار سياسي أو فاعل سياسي معين.

٣) وجود وكفاءة آليات تعزيز ثقافة الحوار السياسي الحزبي.

٤) مستوى الحرية الإعلامية.

منهجية جمع البيانات وتحليلها

- إجراء مراجعة متخصصة، وتحليل آثار الدستور والأطر القانونية الأخرى المهمة التي تنظم العدالة الانتقالية وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج للقوات و/أو اتفاقيات التجارة. كما يتعين ملاحظة أي اتجاهات متعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج قد تميل للانتكاس أو التراجع للخلف، ووضع خريطة بشأن المناطق الحساسة.

- ضرورة فحص نوعية آليات حل النزاعات بين الأحزاب السياسية وقياس ومقارنة النجاح في التوصل لإتفاقيات بين الأحزاب السياسية واحترام تلك الاتفاقيات، ووضع خرائط بالمخاطر ورسومات بيانية لتوضيح الاتجاهات القائمة.

- جمع بيانات عن مستويات الدعم الموجه لقرارات الاطراف السياسية الفاعلة أو رفضها من قبل المجموعات المدنية. كما ينبغي وضع خريطة بكثافة المظاهرات العامة ووضع علامات ثابتة في أماكن حدوث مثل تلك الأحداث، وإعداد رسومات بيانية لتوضيح الاتجاهات.

- استقصاء الصلات القائمة بين القوات المسلحة وجماعات سياسية بعينها، ورسم خريطة مع وضع علامات فيها على المناطق الهامة.

- جمع البيانات الخاصة بعدد الحوادث التي تتضمن قمع حريات الإعلام، بما في ذلك التحرش بالصحفيين والهجوم عليهم وملاحقتهم. ووضع خريطة بالبيانات المتاحة ورسم بياني يتضمن مناطق الخطورة العالية والضحايا والجناة.

٤. التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي

مقدمة

يعتبر العنف القائم على النوع الاجتماعي من أكثر أشكال التمييز تطرفاً، والذي يتجلى على شكل فعل يلحق الأذى النفسي أو الجنسي أو البدني والقهر أو الحرمان التعسفي من الحرية، إضافة إلى تضمنه التهديد بهذه الأفعال. [٤٥] وعند ارتكاب عنف قائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والرجال، وخاصة في أوقات النزاع والحرب، تصبح الصدمة والوصم الاجتماعي للضحايا معوقات أساسية أمام الإبلاغ عن تلك الجرائم وملاحقة المسؤولين عنها. [٤٦] وعلاوة على ذلك، عندما تعاني مؤسسات الدولة، الضعيفة من الأصل، من استشراء الفساد وانعدام الكفاءة والافتقار للثقة العامة والقدرة التشغيلية من الشلل أيضا، بسبب اندلاع نزاعات مرتبطة بالانتخابات والعنف، فإن قدرة هذه المؤسسات على منع وملاحقة مثل هذه الجرائم وحماية ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي تصبح منعدمة.

لقد كان العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخاصة ضد النساء والفتيات، أحد أبرز ملامح الكثير من النزاعات العرقية والسياسية في الفترة الأخيرة. وفي بعض الحالات، شاعت في الانتخابات أعمال عنف وقعت ضحيتها النساء والفتيات. وفي حالات أخرى، كان العنف ضد المرأة أداة للتحرش السياسي وتخويف المرشحات. وعلاوة على ذلك، يبقى تأثر الناخبات بالعديد من أشكال العنف المرتبط بالانتخابات أو التهديد به عاملاً يدفعهن للابتعاد عن لجان الاقتراع أكثر من الناخبين الذكور. [٤٧] والعنف القائم على النوع قد ترتكبه أطراف من داخل أجهزة الدولة أو خارجها، مثل العسكريين في القوات الرسمية وفي المجموعات الخاصة والأجهزة الشرطية والأمنية ومجموعات حرب العصابات، الذين لديهم وسائل رسمية أو غير رسمية للوصول لمعسكرات الأشخاص النازحين داخلياً أو المنخرطين في المهام الإنسانية.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- **الانتخابات الرئاسية في كينيا ٢٠٠٧.** تعاني النساء بشكل تقليدي من العديد من أشكال التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المجالين العام والخاص. [٤٨] وفي العقد السابق، وعلى الرغم من ازدياد نصيب النساء في هيئات الحكم المنتخبة والتعليم والقوة العاملة، فإن الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي والممارسات

[٤٥] الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، قرار ١٠٤/٤٨، ١٩٩٣، A/RES/48/104، المادة الأولى؛ و R. Charli Carpenter ر تشارلي كارنتر، 'Recognizing Gender-Based Violence Against Civilian Men and Boys in Conflict Situations' (إدراك العنف القائم على النوع ضد الرجال والفتيان المدنيين في أوضاع النزاع)، Security Dialogue، ١/٣٧ (٢٠٠٦)، ص. ٨٣-١٠٣.

[٤٦] وفقا لتقرير Waki (واكي) المنشور في ٢٠٠٨ (the Commission of Inquiry on Post-Election Violence [لجنة التحقيق في العنف التالي للانتخابات] – كينيا)، لم توافق على الشهادة سوى ٣٠ سيدة فقط من بين العدد الكبير من الضحايا من النساء، بينما لم تجد اللجنة أي ضحية من الذكور يوافق على تقديم شهادته عن حالات العنف القائم على النوع الذي تم ارتكابه أثناء العنف التالي للانتخابات في كينيا. Final Report: Kenya Commission of Inquiry into the Post Election Violence (التقرير النهائي: لجنة التحقيق في العنف التالي للانتخابات في كينيا)، (بدون تاريخ)، متاح على <http://www.scribd.com/doc/6845092/Waki-Report-of-the-Findings-of-the-Commission-of-Inquiry-into-the-PostElection-Violence-in-Kenya>.

[٤٧] Office for Democratic Institutions and منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، Organization for Security and Co-operation in Europe (Human Rights (ODIHR مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، 'Islamic Republic of Afghanistan: Presidential and Provincial Elections [2008]' (جمهورية أفغانستان الإسلامية: الانتخابات الرئاسية والبلدية [٢٠٠٨])، تاريخ الاطلاع ١٢ فبراير/شباط ٢٠١٢.

[٤٨] Colin Creighton كولين كرايتون، Felicia Yieke فيليشيا بيكي (محرران)، Gender Inequalities in Kenya (التفاوتات بالنوع الاجتماعي في كينيا) ([باريس]: UNESCO منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠٠٦)، ص. ٢-٤.

التقليدية الضارة تعيق النساء من التمتع بفرص متكافئة مع الرجال في العديد من مجالات الحياة العامة والخاصة. [٤٩]

وتشير التقارير التي رصدت العنف المحيط بانتخابات ٢٠٠٧ للكثير من حالات الاغتصاب والاعتداء والتشويه الجنسي في مختلف المناطق. [٥٠] وقد ارتكب تلك الأفعال أفراد الشرطة وقوات الأمن والعصابات المسلحة المنحازة للمرشحين الرئاسيين، بالإضافة لأفراد يعملون في معسكرات حماية الأشخاص النازحين. وحتى الجيران والأقارب والأصدقاء المفترضين قد تمت إدانتهم بأعمال عنف واسعة النطاق ضد النساء والفتيات من مختلف الأصول العرقية، وخاصة من المناطق الفقيرة. وقد تم تسجيل عدد أقل من حالات العنف القائم على النوع الموجهة ضد الرجال، لكنها تضمنت ختان وإخصاء الرهائن الذكور المنتمين للجماعات المعادية. [٥١] وكما أوضحت العديد من تقارير التحقيق، فإنه لم يحدث أي تحقيق جيد أو مناسب، كما أن أجهزة الدولة لم تكن عازمة على بدء تحقيقات في أنشطة أعضائها في هذه الجرائم. [٥٢]

العوامل المترابطة: تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية (**خارجي**)، الإقصاء الاجتماعي والسياسي (**خارجي**)، وجود فاعلين مسلحين من خارج أجهزة الدولة (**خارجي**)، انتهاكات حقوق الإنسان (**داخلي**)، العنف المتعلق بتغير ديناميكيات السلطة (**خارجي**)، [٥٣]سوء الترتيبات الأمنية في الانتخابات (**داخلي**)، [٥٤] الاستخدام الاستفزازي لوسائل الإعلام من قبل الأحزاب السياسية (**داخلي**)، [٥٥] سوء إدارة نتائج الانتخابات (**داخلي**). [٥٦]

- **الانتخابات الرئاسية في غينيا ٢٠٠٩.** بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة لتحسين وضع النساء والمساواة بين النساء والرجال بشكل عام في غينيا في الأعوام الأخيرة، لا تزال النساء تواجه تفاوتاً شديد الانتشار وتمييزاً قائماً على الصور النمطية للنوع الاجتماعي الراسخة بشكل عميق جداً في كل نواحي الحياة السياسية والعامة والخاصة. وهناك عوائق هيكلية أمام قدرة النساء على التمتع بفاعلية بحقوقهن السياسية والاقتصادية، والسعي للعدالة فيما يتعلق بحالات التمييز و/أو العنف المرتكب ضدهن.

وقد كان الدافع وراء الاضطراب السياسي في أواخر عام ٢٠٠٩، هو أن الرئيس الذي استولى على السلطة بإنقلاب في أواخر عام ٢٠٠٨ ونصب نفسه رئيساً، وهو النقيب موسى داديس كامارا - Captain Moussa Dadis Camara، لم يعقد الانتخابات التي وعد بها. وقد تضمن ذلك الاضطراب بعض أفظع حالات العنف القائم

---

[٤٩] Elizabeth Orchardson-Mazrui إليزابيث أوركاردسون مازروي، 'The Impact of Cultural Perceptions on Gender Issues' (أثر التصورات الثقافية على قضايا النوع الاجتماعي)، في Colin Creighton كولين كراجتون، Felicia Yieke فيليشيا ييكي (محرران)، Gender Inequalities in Kenya (التفاوتات بالنوع الاجتماعي في كينيا)، ص ١٤٥-١٦٥.

[٥٠] مارا ج. روبرتس، تحليل النزاع في العنف التالي للانتخابات في كينيا ٢٠٠٧، (شارلوتسفيل: 2009 ،New Dominion Philanthropy Metrics)، متاح على <http://www.ndpmetrics.com/papers/Kenya_Conflict_2007.pdf>، تاريخ الاطلاع ٣٠ يونيو /حزيران٢٠١١، والمعهد الفرنسي للبحوث الأفريقية، الانتخابات العامة في كينيا ٢٠٠٧.

[٥١] التقرير النهائي: لجنة التحقيق في العنف التالي للانتخابات في كينيا.

[٥٢] المصدر السابق.

[٥٣] روبرتس، تحليل النزاع في العنف التالي للانتخابات في كينيا ٢٠٠٧؛ والمعهد الفرنسي للبحوث الأفريقية، الانتخابات العامة في كينيا ٢٠٠٧، ص ٢، ١١، ١٧٢،٢٠٢، ٢٢٧، ٢٢٨ ، ٣٦٩.

[٥٤] ألستون، تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة، ص. ٣٨، تاريخ الاطلاع ١ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

[٥٥] بيتر أورياري مبيكي، دور وسائل الإعلام في النزاع وبناء السلام في كينيا: مسودة تقرير دراسة الأدبيات، أبريل/نيسان ٢٠٠٩، ص ١٣، متاح على <http://www.internews.org/pubs/kenya/LiteratureReview_ReportingPeaceKenya_20090415.pdf>، تاريخ الاطلاع ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[٥٦] لجنة كرايغلر، تقرير لجنة المراجعة المستقلة، ص. ٣٥، ١٢٥، ١٢٩.

على النوع الموجه للنساء. وفي سلسلة من الهجمات العنيفة من قبل قوات الأمن على قادة المعارضة وأنصارهم المتجمعين في مسيرة مطالبة بالانتخابات في كوناكري يوم ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، تم تسجيل أكثر من ١٠٠ حالة اغتصاب وعنف قائم على النوع الاجتماعي ضد المتظاهرات.[٥٧]

العوامل المترابطة: سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية (**خارجي**)، النزاع المتعلق بتغير ديناميكيات السلطة (**خارجي**)، المظالم المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب (**خارجي**)، انتهاكات حقوق الإنسان (**خارجي**).[٥٨]

مؤشرات قابلة للملاحظة

١) كفاية النصوص الدستورية و/أو القوانين الأخرى التي تضمن أو تعزز المساواة في الحقوق والفرص بين الرجال والنساء.

٢) وجود آليات قانونية وسياسية مصممة لتقليل الأشكال المختلفة من التفاوتات بين النساء والرجال في الحياة العامة، كما في التشغيل والتعليم والخدمات الصحية، على سبيل المثال.

٣) وجود آليات كافية وفعالة لحماية الضحايا وملاحقة المجرمين وخاصة جرائم العنف القائم على النوع.

٤) وجود سياسات داخل أجهزة الدولة، بما في ذلك الجهات المسؤولة عن إنفاذ القانون ووكالات الأمن الخاصة، بهدف حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والمتضمنة حقوق النساء ومكافحة التمييز القائم على النوع الاجتماعي.

٥) مستوى تعرض النساء للجرائم الجنسية مثل الاغتصاب والاعتداء الجنسي في أوقات السلم.

٦) مستوى إفلات مرتكبي العنف القائم على النوع في أوقات النزاعات والاضطرابات من العقاب.

٧) مستويات وصم ضحايا الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي، وما يترتب على ذلك من عدم إبلاغ الضحايا عما يتعرضون له.

٨) عدد حالات العنف والتحرش ضد السياسيين ومنظمات المجتمع المدني التي تدافع عن تحسين ظروف النساء وزيادة مشاركتهن، والإصلاحات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

٩) عدد الحالات أو البلاغات التي تتعلق بالعلاقات بين الأحزاب السياسية أو الاطراف السياسية الفاعلة والمجموعات العنيفة التي تستخدم العنف الجنسي.

---

٥٧ Human Rights Watch (هيومن رايتس ووتش)، 'Guinea: "We Have Lived in Darkness": A Human Rights Agenda for Guinea's New Government' (غينيا: «عشنا في ظلام»: أجندة حقوقية للحكومة الجديدة في غينيا)، نيو يورك، ٢٠١٠، ص ١٧.

٥٨ المصدر السابق، ص ١، ١٥، ١٧، ٢٠؛ United Nations Development Programme (UNDP) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، 'Guinea: Country Profile of Human Development Indicators' (غينيا: وضع البلاد من حيث مؤشرات التنمية الإنسانية)، ٢٠١٠، متاح على <http://hdrstats.undp.org/en/countries/profiles/GIN.html>، تاريخ الاطلاع ١٩ يوليو/ تموز ٢٠١١.

١٠) درجة استخدام وسائل الإعلام للغة تحقيرية أو استفزازية عند الإشارة للمدافعين عن قضايا النساء والمساواة بين الجنسين.

١١) درجة استثناء العنف والتمييز القائم على النوع من التغطية الإعلامية.

منهجية جمع البيانات وتحليلها

- ضرورة جمع أهم الوثائق والأطر القانونية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والتي تركز على (أ) توافر الوظائف والموارد والتعليم للنساء والرجال، (ب) الحقوق المدنية للنساء، وخاصة فيما يتعلق بالزواج والطلاق وحقوق الولاية على الأطفال وحيازة الأراضي والقضايا المرتبطة بها، (ج) آليات ملاحقة مرتكبي العنف القائم على النوع لتحديد أي معوقات. وضرورة استخدام الخرائط لتوضيح المناطق التي لا تتسق فيها التشريعات المحلية، أو التي يعتبر الإطار القانوني القائم فيها غير كافٍ.

- التحقيق في تطبيق النصوص القانونية والعمليات القضائية التي تتضمن قضايا النوع الاجتماعي، ورسم جداول ورسومات بيانية لعرض الميول والتوجهات. كما ينبغي توضيح التباينات الإقليمية في تطبيق القوانين وملاحقة المسؤولين عن التمييز والعنف القائم على النوع، بما في ذلك حالات الإفلات من العقاب ووصم الضحايا.

- العمل على جمع الإحصائيات والتقارير والخرائط والحقائق الأخرى وثيقة الصلة بالموضوع من المنظمات المعروفة، والمرتبطة بالعنف القائم على النوع والحقائق المتعلقة بالتمييز أو الإقصاء، وإجراء مسوحات مركزة، وإجراء مقابلات مع الاطراف الفاعلة الاساسية في المؤسسات المختلفة مثل الأكاديميين والصحفيين والعاملين في الوكالات التابعة للدولة ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة للجماعات السياسية والعرقية المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المهمة، مع ضرورة وضع خرائط لتحديد المناطق التي تواجه زيادة في العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز. استخدام علامات ثابتة لتوضيح أماكن حدوث العنف، إلى جانب وضع رسوم بيانية لتوضيح الاتجاهات على مدار الوقت.

- التحقيق في العلاقات الممكنة بين الأحزاب السياسية أو الاطراف الفاعلة والجماعات العنيفة التي تستخدم العنف الجنسي كسلاح في الحرب، ووضع خريطة بالحوادث ورسم توضيحي لتحديد الاتجاهات والميول.

- جمع البيانات الخاصة بالحالات التي تورطت فيها الدولة والاطراف الفاعلة من غير أجهزة الدولة (مثلا أجهزة أمن الدولة ووسائل الإعلام) في التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ووضع خريطة بالمناطق والحوادث.

٥. وجود أطراف فاعلة مسلحة من غير أجهزة الدولة

مقدمة

إن المقصود بعبارة **الاطراف الفاعلة المسلحة** من غير أجهزة الدولة، هم الأفراد أو الجماعات الذين يستخدمون العنف لتحقيق أهدافهم، لكنهم لا يعتبرون جزءاً من القوات أو المؤسسة النظامية التابعة للدولة.[٥٩] ويشتمل هؤلاء على المتمردين أو المقاتلين من الجماعات السياسية المسلحة، الميليشيات أو القوات شبه العسكرية، رؤساء العشائر المسلحة، أمراء الحرب، الإرهابيين، المرتزقة، شركات الأمن الخاصة، واللصوص.[٦٠] وتتسم المشاكل المتعلقة بالاطراف الفاعلة المسلحة من غير أجهزة الدولة بالحدة بشكل خاص حينما يكون لهم تواجد مباشر في البلاد، وإذا كان مقر تواجدهم في الدول المجاورة، فإن ذلك قد يزيد من التوترات أيضا. [٦١] وهؤلاء لا يحترمون بالضرورة الحدود، ويمكنهم استخدام المناطق الحدودية المجاورة سعيا للاحتماء بملاذ ما أو لحشد المواد المطلوبة. وإذا كان لهذه الجماعات أجندة سياسية، فإنه يمكنهم نشر عدم الاستقرار في المنطقة.

كما يزيد وجود أو تأثير الاطراف الفاعلة المسلحة من غير أجهزة الدولة من مخاطر العنف أثناء الانتخابات.[٦٢] وقد تعمل الجماعات المسلحة غير النظامية على تدمير الاستقرار في البلاد، عن طريق الانخراط في عملية التلاعب بالانتخابات.[٦٣] وبشكل خاص، فإنه يمكنهم اللجوء لتخويف المرشحين والناخبين.[٦٤] كما يصبح خطر العنف مرتفعاً بشكل خاص، عندما لا يكون لدى أجهزة أمن الدولة القدرة على الاستجابة للتحديات الأمنية المتطورة، أو عندما تكون أقسام من القطاعات الأمنية متواطئة مع الميليشيات أو الجماعات شبه العسكرية. وهذه الحالات تزداد سوءاً عندما لا تتحكم الدولة بشكل كامل في أقاليمها، أو حينما تكون الحدود مخترقة وعرضة لتسلل الجماعات المسلحة خلالها.[٦٥]

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- **الانتخابات الرئاسية والتشريعية في كولومبيا ٢٠١٠.** غرقت كولومبيا في نزاع عنيف لأكثر من ٥٠ عاماً، تضمن عدداً كبيراً ومتنوعاً من الاطراف الفاعلة المسلحة من خارج أجهزة الدولة، بدءاً من القوات المسلحة الثورية

---

٥٩ Schneckener شنيكنير، 'Fragile Statehood, Armed Non-State Actors and Security Governance' (الدول الهشة والاطراف الفاعلة المسلحة من غير أجهزة الدولة وحوكمة الأمن)، Private Actors and Security Governance (الجهات الخاصة وحوكمة الأمن)، (جنيف: Centre for the Democratic Control of Armed Forces (مركز السيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة)، ٢٠٠٦).
Schneckener, 'Fragile Statehood, Armed Non-State Actors and Security Governance', Private Actors and Security Governance (Geneva: Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2006).

٦٠ المصدر السابق.

٦١ David Chuter ديفيد شوتر، 'From Threats to Tasks: Making and Implementing National Security Policy' (من التهديدات للمهام: صنع وتطبيق سياسة الأمن القومي)، Journal of Security Sector Management (جامعة كرانفيلد – شريفينهام)، ٢/٥(٢٠٠٧)، ص ٦، متاح على <http://www.ssronline.org/jofssm/issues/jofssm_0502_chuter.pdf?CFID=3616679&CFTOKEN=33301837>، تاريخ الدخول ٥ يوليو/تموز ٢٠١١.

٦٢ Delia Ferreira ديليا فيريرا وآخرون، Dirty Money in Politics: How El Padrino's Contributions Affect Security in Latin America (الأموال القذرة في السياسة: كيف تؤثر مساهمات رجال المافيا على الأمن في أميركا اللاتينية) (مؤتمر) (واشنطن العاصمة: IFES (المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية)، ٢٠١١)، متاح على <http://www.ifes.org/Content/Videos/2011/How-El-Padrinos-Contributions-Affect-Security-in-Latin-America.aspx>، تاريخ الاطلاع ٥ يوليو/تموز ٢٠١١؛ و International Crisis Group (مجموعة الأزمات الدولية)، 'Guatemala's Elections: Clean Polls, Dirty Politics' (انتخابات غواتيمالا: صناديق نظيفة وسياسة قذرة)، (موجز أميركا اللاتينية) رقم ٢٤ (بوغوتا/بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١١)، متاح على <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/latin-america/B24%20Guatemala%20%20Clean%20Polls%20Dirty%20Politics.pdf>، تاريخ الاطلاع ٥ يوليو/تموز ٢٠١١.

٦٣ شنيكينر، «الدول الهشة»، ص ٣٢.

٦٤ ألستون، تقرير المقرر الخاص، ص ٨.

٦٥ شنيكينر، الدول الهشة، ص ٣٣-٣٥.

فيها، وصولاً إلى جماعات الدفاع الذاتي المتحدة. [٦٦] وقد تسببت هاتان الجماعتان في الكثير من التشوهات في العملية السياسية، والتي كانت في كثير من الأحيان تعمل على إحداث تعديل جذري في الاتجاهات الانتخابية التاريخية. [٦٧]

العوامل المترابطة: وجود جريمة منظمة (**خارجي**)؛ [٦٨] المظالم المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب (**خارجي**)؛ انتهاكات حقوق الإنسان (**خارجي**)؛ [٦٩]التشكيك في قانون الانتخابات (**داخلي**)؛ سوء الترتيبات الأمنية الانتخابية (**داخلي**)؛ إشكاليات العمليات المطلوبة في يوم الانتخاب (**داخلي**). [٧٠]

- **الانتخابات الرئاسية والبلدية في أفغانستان عام ٢٠٠٩.** يتسم التاريخ الحديث لأفغانستان بعدم الاستقرار السياسي، ولا زالت طالبان لديها عداوات وتقوم بهجمات ضد الحكومة والمدنيين، [٧١]ومن أهدافهم الأساسية العمليات الانتخابية. وخلال انتخابات عام ٢٠٠٩، كانت طالبان مسؤولة عن العديد من التهديدات والهجمات الإرهابية في الفترة السابقة للانتخابات، والتي كانت تستهدف المرشحين والعاملين معهم بالأساس. وعلاوة على ذلك، فقد تم اختطاف عشرة من المستخدمين في لجنة الانتخابات والمرشحين والعاملين في الحملات الانتخابية على الأقل وقتل ٣١ شخصاً في يوم الانتخاب. [٧٢]

---

٦٦ Julia E. Sweig جوليا إ. سويج، 'What Kind of War for Colombia?' (ما نوعية الحرب في كولومبيا؟)، Foreign Affairs، ٨١/٥ الشؤون الخارجية ٨١/٥(سبتمبر/أيلول، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢)، ص ١٢٣، متاح على http://www.idia.net/foreignaffairs/SFR1.pdf، تاريخ الاطلاع ٦ يوليو/تموز ٢٠١١؛ و Kimberly Theidon كمبرلي ثيودون، 'Transitional Subjects: The Disarmament, Demobilization and Reintegration of Former Combatants in Colombia' (موضوعات انتقالية: نزع السلاح والتسريح وإعادة دمج المقاتلين السابقين في كولومبيا)، International Journal of Transitional Justice، ١(٢٠٠٧)، ص ٧٢، ٧٣، متاح على <http://www.fas.harvard.edu/~anthro/theidon/theidon_pdf/theidon_IJTJ.pdf>، تاريخ الاطلاع ٦ يوليو/تموز ٢٠١١.

٦٧ منظمة الدول الأميركية (OAS)، Political Affairs Secretary (أمين الشؤون السياسية)، Informe Final de la Misión de Veeduría Electoral de la OEA sobre las Elecciones Legislativas Celebradas en la República de Colombia el 14 de Marzo de 2010 (التقرير النهائي لبعثة منظمة الدول الأميركية لمراقبة الانتخابات التشريعية بجمهورية كولومبيا في ١٤ مارس/آذار ٢٠١٠)، ٢٠١٠، رقم الوثيقة (OEA/Ser. GCP/doc.٤٥٠٨/١٠، ص. ٤٨؛ ومنظمة الدول الأميركية، Political Affairs Secretary (أمين الشؤون السياسية)، Informe Final de la Misión de Veeduría Electoral de la OEA sobre la Elección Presidencial y Segunda Vuelta Presidencial Celebradas en la República de Colombia el 30 de Mayo y el 20 de Junio de 2010 (التقرير النهائي لبعثة منظمة الدول الأميركية لمراقبة الانتخابات الرئاسية والجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المنعقدة في جمهورية كولومبيا في ٣٠ مايو/أيار و ٢٠ يونيو/حزيران ٢٠١٠، UNHCHR (المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان)، مكتب كولومبيا، بوغوتا، ٢٠١٠، متاح على <http://www.hchr.org.co/publico/comunicados/2010/cp1007.pdf>، تاريخ الاطلاع ٦ يوليو/تموز ٢٠١١؛ وكلوديا لوبيز هيرنانديز Claudia López Hernández وآخرون، ... De Cómo Y Refundaron la Patria Mafiosos y Políticos Reconfiguraron el Estado Colombiano (إعادة بناء البلاد... كيف تقوم العصابات والسياسيون بإعادة تأسيس الدولة الكولومبية)، Debate، سانتافي بوغوتا، ٢٠١٠.

٦٨ Vanda Felbab-Brown فاندا فلباب-براون، Shooting Up: Counterinsurgency and the War on Drugs (مكافحة التمرد المسلح والحرب على المخدرات)، (واشنطن العاصمة: Brookings Institution، 2010)، ص ١-١٢.

٦٩ منظمة الدول الأميركية، أمين الشؤون السياسية، التقرير النهائي لبعثة منظمة الدول الأميركية لمراقبة الانتخابات التشريعية بجمهورية كولومبيا في ١٤ مارس/آذار ٢٠١٠، ص ٤٨؛ ومنظمة الدول الأميركية، أمين الشؤون السياسية، التقرير النهائي لبعثة منظمة الدول الأميركية لمراقبة الانتخابات الرئاسية والجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المنعقدة في جمهورية كولومبيا في ٣٠ مايو/أيار و ٢٠ يونيو/حزيران ٢٠١٠، ص ١٩، ٥٤؛ ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، Derechos Humanos Observe Reducción Significativa de Violencia (مراقبة حقوق الإنسان وانخفاض العنف).

٧٠ بعثة الرقابة الانتخابية، 'Mapas y Facotres de Riesgo Electoral 2010' (خرائط وعوامل المخاطر الانتخابية ٢٠١٠)، مارس/آذار ٢٠١٠.

٧١ مجموعة الأزمات الدولية، 'Afghanistan Conflict History' (تاريخ النزاع في أفغانستان)، يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، متاح على <http://www.crisisgroup.org/en/key-issues/research-resources/conflict-histories/afghanistan.aspx>، تاريخ الاطلاع ٦ يوليو/تموز ٢٠١١.

٧٢ ألستون، تقرير المقرر الخاص،ص ١٨، ١٩؛ ومجموعة الأزمات الدولية، 'Afghanistan: Elections and the Crisis of Governance' (أفغانستان: الانتخابات وأزمة الحكم)، Asia Briefing إحاطة آسيا، رقم ٩٦ (٢٠٠٩)، ص ٧، ٨، متاح على <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/asia/south-asia/afghanistan/b96_afghanistan___elections_and_the_crisis_of_governance.pdf>، تاريخ الاطلاع ٦ يوليو/تموز ٢٠١١؛ هيومن رايتس ووتش، 'Afghanistan: Human Rights Concerns in Run-Up to Elections' (أفغانستان: مشاكل حقوق الإنسان في مرحلة التحضير للانتخابات)، ١٧ أغسطس/آب ٢٠٠٩، متاح على <http://www.hrw.org/en/news/2009/08/17/afghanistan-human-rights-concerns-run-elections>، تاريخ الاطلاع ٦ يوليو/تموز ٢٠١١.

- **العوامل المترابطة**: وجود اطراف فاعلة مسلحة من غير أجهزة الدولة (**خارجي**)؛ [٧٣] انتهاكات حقوق الإنسان (**خارجي**)؛ المظالم المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب (**خارجي**)،[٧٤] الطعون في قانون الانتخابات (**داخلي**)؛ سوء أداء هيئة الإدارة الانتخابية (**داخلي**)؛ عدم كفاءة نظام حل النزاعات الانتخابية (**داخلي**)؛ عدم كفاءة الترتيبات الأمنية الانتخابية (**داخلي**)؛ مشاكل في تسجيل الناخبين (**داخلي**)؛ مشاكل في جدولة الأصوات وعدها (**داخلي**). [٧٥]

مؤشرات قابلة للملاحظة

١) وجود فاعلين مسلحين من غير أجهزة الدولة متمركزين في داخل البلاد أو يدخلونها من خلال دول مجاورة، والأماكن التي يتواجدون فيها وعدد الحالات التي تدخلوا فيها؛

٢) وجود وموقع الأماكن الخارجة فعلياً عن سيطرة الحكومة المركزية.

٣) قدرة أجهزة أمن الدولة على تحييد الجماعات المسلحة بفاعلية.

٤) مستوى تدفق الأسلحة الصغيرة والخفيفة وسهولة الوصول إليها والحصول عليها.

٥) وجود علاقات سرية بين مؤسسات الدولة وموظفي الحكومة و/أو المرشحين السياسيين من جهة، والجماعات المسلحة الفاعلة غير الحكومية من جهة أخرى.

٦) عدد حوادث العنف المرتكبة من قبل أطراف لا تنتمي لأجهزة الدولة.

---

٧٣ فلباب-براون، اطلاق النار.

٧٤ ألستون، تقرير المقرر الخاص؛ ومجموعة الأزمات الدولية، أفغانستان: الانتخابات وأزمة الحكم.

٧٥ European Union Electoral Observation Mission بعثة مراقبة الانتخابات بالاتحاد الأوروبي، 'Islamic Republic of Afghanistan: Final Report Presidential and Provincial Council Elections 20 August ٢٠٠٩' (جمهورية أفغانستان الإسلامية: التقرير النهائي عن انتخابات الرئاسة وانتخابات مجالس الأقاليم ٢٠ أغسطس/آب ٢٠٠٩)، ص ٩، متاح على <http://eeas.europa.eu/afghanistan/docs/2010_election_observation_afghanistan_final_report_0809_en.pdf>، تاريخ الاطلاع ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

منهجية جمع البيانات وتحليلها

- العمل على جمع البيانات التاريخية والمحدثة المتعلقة بوجود أنشطة للاطراف الفاعلة المسلحة من خارج أجهزة الدولة، وجمع الإحصائيات والتقارير والخرائط والبيانات الأخرى المهمة من أجهزة أمن الدولة والمؤسسات الأخرى التي لديها معرفة وبيانات متخصصة بشأن وجود الجماعات المسلحة وأفعالها. كما ينبغي تحليل البيانات التاريخية ومقارنتها بالوضع الحالي، مع وضع رسم بياني بالبيانات الموجودة لملاحظة الاتجاهات، ووضع خريطة بالمخاطر الجغرافية لتوضيح المناطق التي تنشط فيها الجماعات المسلحة، مع استخدام علامات ثابتة لوضع خريطة بالحوادث التي انخرطت فيها جماعات مسلحة من غير أجهزة الدولة.

- إلقاء نظرة عامة على الإطار القانوني للقطاع الأمني والموارد المتاحة ونوعية برامج التدريب القائمة من أجل التوصل لفهم قدرات أجهزة أمن الدولة على الانخراط الفعال وتحييد الجماعات المسلحة، ووضع خريطة بالمخاطر الجغرافية توضح الفرق بين المناطق المختلفة بناء على مقدار قدرات أجهزة أمن الدولة على التحكم في الموقف بفاعلية.

- جمع البيانات المتعلقة بالحوادث التي تنخرط فيها الجماعات المسلحة غير الحكومية وبتدفق الأسلحة الصغيرة وسهولة الوصول إليها. ووضع رسم بياني للمعلومات المتاحة بهدف ملاحظة الاتجاهات والعلاقات الارتباطية، مع وضع خريطة أخرى بالمخاطر وعلامات ثابتة للتوضيح بصورة ملائمة.

٦. وجود الجريمة المنظمة

مقدمة

إن **الجريمة المنظمة** هي مصطلح يستخدم للإشارة للجماعات المنظمة التي توجد لفترة من الوقت بهدف ارتكاب انتهاكات أو جرائم خطيرة من أجل منافع مالية أو مادية أخرى. [٧٦] وأكثر أنشطة هذه المنظمات انتشاراً، هي الإتجار في البشر والمهاجرين والمخدرات والأسلحة النارية والموارد البيئية والبضائع المزيفة، بالإضافة للقرصنة البحرية والجرائم الإلكترونية. [٧٧] وتؤثر جماعات الجريمة المنظمة على الدولة، وبخاصة على القوات الأمنية، بطرق مختلفة عن الاطراف الفاعلة الاخرى التي تستخدم العنف. وعادة ما تلجأ هذه الجماعات للإمساك بتلابيب الدولة؛ أي أنها تتحكم في مؤسسات الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية. [٧٨] ويفعلون مثل ذلك من خلال الفساد،[٧٩] والابتزاز وأساليب أخرى. [٨٠] وبعد وقوع الدولة أسيرة لهم وفقدانها قدرتها على تقديم المطلوب منها، تميل هذه الجماعات إلى تفريغ مؤسسات الدولة والشرعية السياسية من فحواها.[٨١]

ورغم أن شبكات الجريمة المنظمة لا يكون لها بالضرورة طموحات سياسية، فإنها تهتم بحماية 'اقليمها' . ويُترجم هذا غالباً من خلال العمل على استقطاب البيروقراطية المحلية إليهم، وكذلك قطاع الأمن والقضاة ووكلاء النيابة، بالإضافة للسياسيين المحليين. وفي حالات كهذه، فإن الجريمة المنظمة تلعب دوراً رئيسياً في التأثير على العمليات الانتخابية،[٨٢] بحيث يمكنها استخدام العنف كوسيلة لتحقيق سيطرتها على تلك الأقاليم أو المحافظة عليها. [٨٣]

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- **الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية في غواتيمالا ٢٠١١.** سعت غواتيمالا للتعامل مع مشكلة الجريمة المنظمة لسنوات طوال، وانكشف تورط مسؤولين حكوميين في أنشطة تلك الجماعات غير الشرعية في العديد من الحالات. [٨٤] وترتبط الجريمة المنظمة بتدفق الأسلحة والمخدرات من وإلى المكسيك والولايات المتحدة. ومؤخرا، ارتفعت مستويات العنف أكثر من تلك التي تم اختبارها خلال النزاع المسلح الذي استمر طيلة

٧٦ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، المادة ٢ الفقرة. ب.

٧٧ United Nations Office on Drugs and Crime مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، The Globalization of Crime: A Transnational Organized Crime Threat Assessment (عولمة الجريمة: تقدير تهديدات الجريمة المنظمة العابرة للحدود)، (فيينا: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٠)، ص ١، متاح على <http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/TOCTA_Report_2010_low_res.pdf>، تاريخ الاطلاع ٥ يوليو/تموز ٢٠١١.

٧٨ Joel S. Hellman جويل س هيلمان وآخرون، 'Seize the State, Seize the Day: State Capture, Corruption, and Influence in Transition' (اقبض على الدولة تقبض على كل شيء: أسر الدولة والفساد والنفوذ في المراحل الانتقالية)، سلسلة Policy Research Working Paper رقم ٢٤٤٤ (البنك الدولي، Policy Research Dissemination Center (مركز نشر بحوث السياسات)، ٢٠٠٠)، ص ٢-٤.

٧٩ Quentin Reed كوينتين ريد، Squeezing a Balloon? Challenging the Nexus between Organised Crime and Corruption (اعتصار البالون؟ تحدي الرابط بين الجريمة المنظمة والفساد)، (بيرجن: U4 Anti-Corruption Resource Centre (مركز موارد مكافحة الفساد)، ٢٠٠٩)، ص. ٩-١٤.

٨٠ Bojan Dobovšek بوجان دوبوڤسيك، 'Economic Organized Crime Networks in Emerging Democracies' (شبكات الجريمة المنظمة الاقتصادية في الديمقراطيات الناشئة)، International Journal of Social Economics، ٩/٣٥ (٢٠٠٨)، ص ٦٨٣-٦٨٧.

٨١ فيريرا وآخرون، الأموال القذرة في السياسة.

٨٢ المصدر السابق.

٨٣ Sean Dunne شون دون، 'Elections and Security' (الانتخابات والأمن)، The Electoral Knowledge Network، Focus On (شبكة المعرفة الانتخابية)، ٢٠٠٦، متاح على <http://aceproject.org/ace-en/focus/elections-and-security/onePage>، تاريخ الاطلاع ٦ يوليو/تموز ٢٠١١.

٨٤ Morris Panner موريس بانر و Adriana Beltrán أدريانا بلتران، 'Battling Organized Crime in Guatemala' (مكافحة الجريمة المنظمة في غواتيمالا)، Americas Quarterly (Americas Society وCouncil of the Americas)، ٢٠١٠، متاح على <http://www.americasquarterly.org/node/1899>، تاريخ الاطلاع ٧ يوليو/تموز ٢٠١١؛ ومجموعة الأزمات الدولية، 'Guatemala: Squeezed between Crime and Impunity' (غواتيمالا: معتصرة بين الجريمة والإفلات من العقاب)، Latin America Report رقم ٣٣، (بوجوتا/بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١٠)، ص ٣-٦، متاح على <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/latin-america/33%20Guatemala%20----%20Squeezed%20Between%20Crime%20and%20Impunity.pdf>، تاريخ الاطلاع ٧ يوليو/تموز ٢٠١١.

٣٦ عاما. [٨٥] وتمثل الانتخابات فرصة خاصة لسيطرة الجريمة المنظمة على طرق العبور، عن طريق تجنيد حلفاء من المسؤولين المنتخبين في المناصب الحكومية المحلية الأساسية. [٨٦] وتكرر العنف المصاحب لإنتخابات عام ٢٠٠٧ [٨٧] أثناء انتخابات عام ٢٠١١. وقد حصلت في الفترة السابقة للانتخابات أحداث عنف، تضمنت قتل مرشحين وأفراد من عائلاتهم ونشطاء حزبيين وعاملين في الإدارة الانتخابية. [٨٨]

العوامل المترابطة: سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية (**خارجي**)؛ والعنف المتعلق بتغير ديناميكيات القوة (**خارجي**)،[٨٩] الأفعال العنيفة والاستفزازية التي ترتكبها الأحزاب السياسية (**داخلي**)؛ عدم كفاءة الترتيبات الأمنية الانتخابية (**داخلي**)؛ عدم كفاءة نظام حل النزاعات الانتخابية (**داخلي**). [٩٠]

- **الانتخابات الرئاسية في غينيا بيساو ٢٠٠٩.** أحدثت شبكات الجريمة المنظمة، وخاصة المتاجِرة بالمخدرات والراغبة في استخدام غينيا-بيساو كممر، موجة من العنف والفساد أثّرت على كل نواحي الحكم. [٩١] وقد انعكس الموقف على الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٩ التي جرى عقدها بعد مقتل الرئيس. [٩٢] ورغم اتسام تلك المنافسة السياسية بالتطور والنظام بشكل عام،[٩٣] فقد كان هناك شعور عام بالتوتر وعدم الأمان يحيط بالانتخابات. وتم تسجيل حوادث عنف، مثل قتل مرشح وعضو حزبي في اليوم السابق لبداية الحملة، بالإضافة لاتهامات بقتل واعتقال عشوائي لمسؤولين حكوميين. [٩٤]

العوامل المترابطة: سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية (**خارجي**)؛ والنزاعات المرتبطة بتغير ديناميكيات السلطة (**خارجي**)؛ انتهاكات حقوق الإنسان (**خارجي**)، [٩٥]وعدم تدريب الأجهزة العاملة في القطاع الأمني (**داخلي**). [٩٦]

---

[٨٥] المصدر السابق، ص. ١.

[٨٦] فيريرا وآخرون، الأموال القذرة في السياسة.

[٨٧] ألستون، تقرير المقرر الخاص، ص. ١٨، ١٩.

[٨٨] مجموعة الأزمات الدولية، انتخابات غواتيمالا: صناديق نظيفة وسياسة قذرة، ص. ١.

[٨٩] المصدر السابق، ص ٤؛ وبانر وبلتران، مكافحة الجريمة المنظمة في غواتيمالا.

[٩٠] مجموعة الأزمات الدولية، انتخابات غواتيمالا: صناديق نظيفة وسياسة قذرة، تاريخ الاطلاع ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

[٩١] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 'Cocaine Trafficking in West Africa: The Threat to Stability and Development with special reference to Guinea-Bissau' (الإتجار في الكوكايين في غرب أفريقيا: تهديد الاستقرار والتنمية، مع إشارة خاصة لغينيا-بيساو)، ٢٠٠٧، ص ٥، متاح على <http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/West%20Africa%20cocaine%20report_10%2012%2007.pdf>، تاريخ الاطلاع ٧ يوليو/تموز ٢٠١١؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عولمة الجريمة، ص. ٦، ٩٧، ١٠٠، ٢٢١، ٢٣٦.

[٩٢] Richard Moncrieff ريتشارد مونسريف، 'Guinea-Bissau: The Post-Election Test' (غينيا-بيساو: اختبار ما بعد الانتخابات)، OpenDemocracy، ٢٠٠٩، متاح على <http://www.opendemocracy.net/article/guinea-bissau-the-post-election-test-0&action=edit>، تاريخ الاطلاع ٧ يوليو/تموز ٢٠١١.

[٩٣] 'Commissioners Ferrero-Waldner and De Gucht on the Second Round of Presidential Elections in Guinea Bissau' (المفوضون فيريرو والدنير ودي جوشت بخصوص الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في غينيا-بيساو)، بروكسل، IP/٠٩/١١٩٦، ٢٦ يوليو/تموز ٢٠٠٩، متاح على http://www.eueomgbissau.org/en/PDF/Press/Commissioners_Ferrero-Walner_and_De_Gucht_on_the_second_round_of_Presidential_Elections_in_Guinea_Bissau_26_July_2009.pdf تاريخ الاطلاع ٧ يوليو/تموز ٢٠١١.

[٩٤] بعثة الرقابة الانتخابية التابعة للاتحاد الأوروبي، 'Guinea Bissau: Final Report, Early Presidential Election 2009' (غينيا-بيساو: التقرير النهائي، الانتخابات الرئاسية المبكرة ٢٠٠٩)، ص ٣، ٤، متاح على http://www.eueomgbissau.org/en/PDF/Final_report/Guinea%20Bissau%20Pres%20Election%202009%20Final%20Report%20FINAL%20ENG.pdf، تاريخ الاطلاع ٧ يوليو/تموز ٢٠١١.

[٩٥] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الإتجار في الكوكايين في غرب أفريقيا، ص. ١١-١٦؛ وبعثة الرقابة الانتخابية التابعة للاتحاد الأوروبي، غينيا-بيساو: التقرير النهائي، الانتخابات الرئاسية المبكرة ٢٠٠٩، ص ٥.

[٩٦] 'Bissau Military Kills Politicians' (العسكر في بيساو يقتلون السياسيين)، أخبار BBC، ٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٩، متاح على <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/8084525.stm>، تاريخ الاطلاع ١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

مؤشرات قابلة للملاحظة

١) وجود سياسات وآليات قانونية مناسبة لمعالجة مشكلة الجريمة المنظمة في البلاد.

٢) وجود آليات للمحاسبة على أفعال القطاع الأمني.

٣) وجود جماعات جريمة منظمة في البلاد وعددها ومواقعها.

٤) وجود جماعات جريمة منظمة في الدول المجاورة وعددها ومواقعها.

٥) وجود علاقات سرية بين جماعات الجريمة المنظمة من ناحية، ومؤسسات الدولة مثل أجهزة أمن الدولة والمسؤولين الحكوميين والمرشحين السياسيين من ناحية أخرى، وطبيعة هذه العلاقات.

٦) عدد حوادث العنف المرتبطة بجماعات الجريمة المنظمة.

٧) عدد الحوادث المسجلة التي أثرت فيها جماعات الجريمة المنظمة على نزاهة العمليات الانتخابية.

٨) وجود مصالح اقتصادية لجماعات الجريمة المنظمة للتأثير في الأجندات السياسية.

منهجية جمع البيانات وتحليلها

- العمل على جمع وتحليل جودة السياسات والوسائل القانونية الموضوعة لمواجهة مشكلة الجريمة المنظمة في البلاد، بالإضافة للآليات القانونية الموضوعة لمحاسبة قوات الأمن، ووضع خريطة بالمناطق التي تكون القوانين فيها غير منسجمة أو غير مطبقة.

- جمع البيانات التاريخية والمعاصرة عن وجود وأنشطة جماعات الجريمة المنظمة، وجمع الإحصائيات والتقارير والخرائط والبيانات الأخرى المهمة من أجهزة أمن الدولة والمنظمات الأخرى التي لديها معرفة وبيانات محددة عن وجود جماعات الجريمة المنظمة وأفعالها. كما ينبغي تحليل البيانات التاريخية ومقارنتها بالوضع الحالي، ووضع رسم بياني بالبيانات اللازمة لملاحظة الاتجاهات، ووضع خرائط لمعرفة المخاطر الجغرافية لتوضيح المناطق التي تنشط فيها جماعات الجريمة المنظمة، واستخدام علامات ثابتة لتحديد مواقع الحوادث التي تتضمن جماعات مسلحة من خارج أجهزة الدولة.

- إجراء مراجعة متخصصة للإطار القانوني للقطاع الأمني والموارد المتاحة ونوعية البرامج التدريبية، من أجل التوصل لفهم قدرات أجهزة أمن الدولة على الانخراط الفعال وتحييد جماعات الجريمة المنظمة. كما ينبغي وضع خرائط بالانتشار الجغرافي للمخاطر والتمييز فيها بين المناطق المختلفة، بناء على أي من أجهزة أمن الدولة لديها القدرة على مواجهة المشاكل بفاعلية.

- جمع البيانات المتعلقة بالحوادث التي تنخرط فيها جماعات الجريمة المنظمة. ووضع رسم بياني خاص بالبيانات المتوفرة من أجل ملاحظة الاتجاهات والعلاقات الارتباطية، وخرائط لتوضيح المخاطر مع وضع علامات ثابتة فيها حسب ما يقتضي الأمر.

- جمع البيانات وتقديم تحليل متخصص للمصالح الاقتصادية لجماعات الجريمة المنظمة والأساليب التي تستخدمها للتأثير على الأجندة السياسية. كما يتعين وضع خريطة بالمناطق التي تعاني من أكبر تأثير لجماعات الجريمة المنظمة، سواء من خلال استخدام العنف أو التحكم في الدولة.

٧. المظالم المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب

مقدمة

الإبادة الجماعية هي جريمة دولية يتم ارتكابها عن طريق قتل المنتمين لجماعة قومية أو عرقية أو دينية أو أجناس معينة، ومن خلال أفعال أخرى تؤثر بشكل خطير على شروط بقاء الجماعة بهدف تدميرها كلياً أو جزئياً.[٩٧] و**الجرائم ضد الإنسانية** أكثر شيوعاً، وتشير إلى الأفعال التي تُعتبر جزءاً من الهجمات واسعة النطاق أو المنظمة ضد المدنيين. وتشمل هذه، القتل والإبادة والاستعباد والحرمان الشديد من الحرية الجسمانية والتعذيب والاغتصاب والاختفاء القسري للأشخاص، بالإضافة إلى النزوح القسري.[٩٨] كما تتضمن **جرائم الحرب**، من ناحية أخرى، الانتهاكات الجسيمة لإتفاقيات جنيف وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقوانين والأعراف التي تطبق في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وبالأساس تلك الموجهة ضد المدنيين.[٩٩]

وتؤثر جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على المجتمعات بطريقة تجعل العملية الانتخابية لا تستطيع الهرب من تبعاتها. وفي أعقاب أي عملية إبادة أو جريمة ضد الإنسانية أو جريمة حرب، يصبح التوتر بين الجماعات العرقية في ازدياد، وتتصاعد احتمالات اندلاع المزيد من العنف بسبب الانتخابات.[١٠٠] وبالمثل، فإن النزوح الداخلي يخلق وضعاً شاذاً وقادراً على التأثير في الانتخابات.[١٠١] كما أن إعادة توطين الأشخاص النازحين داخلياً يؤدي، في أغلب الأحوال، لنزاعات وصراعات جديدة في المجتمعات التي تستضيفهم. ومن ثم يصبح النازحون عُرضة للترهيب والتحرش في أوقات الانتخابات. وعلاوة على ذلك، فإنه في حين قد يتمكن النازحون من العودة، تَظهر التوترات السابقة وتستعر الخلافات القديمة والجديدة أثناء الانتخابات.[١٠٢]

---

٩٧ المادة ٦ من قانون روما للمحكمة الجنائية الدولية.

٩٨ المادة ٧ من قانون روما للمحكمة الجنائية الدولية.

٩٩ المادة ٨ من قانون روما للمحكمة الجنائية الدولية.

١٠٠ United States Holocaust Memorial Museum (متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة)، 'Building Democracy from the Ashes of Genocide? Elections in Sudan, 2010' (بناء الديمقراطية من رماد الإبادة الجماعية؟ الانتخابات في السودان ٢٠١٠)، متاح على <http://www.ushmm.org/genocide/take_action/blog/?p=686>، تاريخ الاطلاع ٨ يوليو/تموز ٢٠١١.

١٠١ Dawn Brancati داون برانكاتي و Jack L. Snyderجاك ل سنايدر، 'Time to Kill: The Impact of Election Timing on Post-Conflict Stability' (وقت للقتل: تأثير توقيت الانتخابات على الاستقرار بعد النزاع)، Journal of Conflict Resolution، ٢٤ يوليو/تموز ٢٠١٢، ص ٢٦.

١٠٢ Cathrine Brun كاترين برون، 'Local Citizens or Internally Displaced Persons? Dilemmas of Long Term Displacement in Sri Lanka' (مواطنون محليون أم نازحون داخليون؟ معضلات النزوح طويل الأجل في سريلانكا)، Journal of Refugee Studies، ١٦/٤ (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣)، ص. ٣٧٦-٣٩٧؛ Carin Norberg كارين نوربرج و Cyril Obi سيريل أوبي (محرران)، Reconciling Winners and Losers in Post-Conflict Elections in West Africa: Political and Policy Imperatives (المصالحة بين الفائزين والخاسرين في الانتخابات التالية للنزاع في غرب أفريقيا: الضرورات المتعلقة بالسياسة والسياسات)، (أوبسالا: معهد أفريقيا لدول الشمال، ٢٠٠٧)، ص. ٤٧؛ و Erin Mooney و Balkees Jarrah بلقيس جرة؛ و'Safeguarding IDP Voting Rights' (تأمين الحقوق التصويتية للأشخاص النازحين داخليا)، Brookings Institution و University of Bern، ٢٠٠٥، ص ٥٥، متاح على <http://idpkeyresources.infocollections.org/index/assoc/0000/d04459/000.pdf>، تاريخ الاطلاع ٨ يوليو/تموز ٢٠١١.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- **الانتخابات الرئاسية في رواندا ٢٠١٠.** تعيش في رواندا جماعات عرقية متعددة، أكبرها جماعة الهوتو (الأغلبية) والتوتسي (الأقلية). وقد استمر النزاع بين الهوتو والتوتسي منذ العهود الاستعمارية، حيث يتفجر العنف في إطاره كل فترة. وخلال الإبادة الجماعية التي حدثت في عام ١٩٩٤، تم قتل حوالي ٨٠٠ ألف شخص واغتصاب الكثير من النساء في إطار محاولة القضاء على السكان التوتسي.[١٠٣] ومنذ ذلك الحين اتسمت الحياة السياسية في رواندا بالتوتر العرقي الذي كان قائما قبل الإبادة الجماعية بفترة طويلة، لكنه اشتد واتضح بشكل جلي بعدها.[١٠٤] وقد انعكس هذا الموقف في انتخابات عام ٢٠١٠.[١٠٥] وخلال الفترة السابقة لموعد الانتخابات، جرى اتهام الحكومة بأنها تضيق الخناق على وسائل الإعلام ومختلف أشكال المعارضة. ووقعت أيضا الكثير من التهديدات والهجمات ضد أعضاء الأحزاب المعارضة والصحفيين، وتمت ملاحقة الصحفيين واعتقال اثنين من المرشحين للرئاسة.[١٠٦]

العوامل المترابطة: سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية (**خارجي**)؛ الإقصاء الاجتماعي والسياسي (**خارجي**)؛ النزاع المتعلق بتغير ديناميكيات القوة (**خارجي**)،[١٠٧] الأفعال العنيفة والاستفزازية التي ترتكبها الأحزاب السياسية (**داخلي**)؛ وعدم إتاحة وسائل الإعلام بشكل متساوي للجميع والمحسوبية (**داخلي**).[١٠٨]

---

١٠٣ United Human Rights Council و Armenian Youth Federation و 'Genocide in Rwanda، 'Western United States' (الإبادة الجماعية في رواندا)، ٢٠١١، متاح على <http://www.unitedhumanrights.org/genocide/genocide_in_rwanda.htm>، تاريخ الدخول ٨ يوليو/تموز ٢٠١١.

١٠٤ Danielle Beswick دانيال بيسويك، Democracy, Identity and the Politics of Exclusion in Post Genocide Rwanda: The Case of the Batwa (الديمقراطية والهوية وسياسة الإقصاء في رواندا ما بعد الإبادة الجماعية: حالة باتوا)، (لاهاي: Netherlands Institute for Multiparty Democracy (المعهد الهولندي للديمقراطية التعددية)، (بدون تاريخ)، ص. ٨، متاح على http://www.nimd.org/documents/D/democracy_-_identity_-_and_the_politics_of_exclusion_in_post-genocide_rwanda_-_the_case_of_batwa.pdf، تاريخ الاطلاع ٨ يوليو/تموز ٢٠١١.

١٠٥ Ann Garrison آن جاريسون، Rwanda's 1994 Genocide and the 2010 Elections (الإبادة الجماعية في ١٩٩٤ والانتخابات في ٢٠١٠ في رواندا)، Global Research، 2010، متاح على <http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=17183>، تاريخ الاطلاع ٨ يوليو/تموز ٢٠١١.

١٠٦ Sienna Kurland سيينا كورلاند، Rwanda: Violence and Political Oppression Escalating in Months before August Elections (رواندا: العنف والقمع السياسي يتصاعدان في الأشهر السابقة للانتخابات في أغسطس/آب)، (ستونهام: International Institute for Justice and Development (المعهد الدولي للعدالة والتنمية)، ٢٠١٠)، متاح على <http://www.iijd.org/index.php/news/entry/rwanda-violence-and-political-oppression-escalating-in-months-before-august>، تاريخ الاطلاع ٨ يوليو/تموز ٢٠١١؛ هيومن رايتس ووتش، 'Rwanda: End Attacks on Opposition Parties' كيغالي، (رواندا: أوقفوا الهجوم على أحزاب المعارضة)، ٢٠١٠، متاح على <http://www.hrw.org/en/news/2010/02/10/rwanda-end-attacks-opposition-parties>، تاريخ الاطلاع ٨ يوليو/تموز ٢٠١١.

١٠٧ المصدر السابق؛ بيسويك، الديمقراطية والهوية وسياسة الإقصاء، شبكات المعلومات الإقليمية المتحدة IRIN، 'Rwanda: Rwandans Prepare for First Post-Genocide Elections' (رواندا: مواطنو رواندا يستعدون لأول انتخابات بعد الإبادة الجماعية)، IRIN، نيروبي، ٢٦ مارس/آذار ١٩٩٩، متاح على <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/reliefweb_pdf/node-45089.pdf>، تاريخ الاطلاع ٢١ فبراير/شباط ٢٠١٢؛ وكورلاند، رواندا: العنف والقمع السياسي.

١٠٨ Commonwealth Secretariat أمانة الكومنولث، 'Report of the Commonwealth Observer Group Rwanda Presidential Elections, 9 August 2010' (تقرير مراقبة الانتخابات الرئاسية في رواندا، ٩ أغسطس/آب ٢٠١٠)، متاح على <http://www.thecommonwealth.org/files/229333/FileName/RWANDAFINALREPORT-PrintVersion.pdf>، تاريخ الاطلاع ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢. حوالي ٣٠ وسيلة إعلام خبرية أغلقت قبل الانتخابات الرئاسية بأيام قليلة. Reporters Without Borders (مراسلون بلا حدود)، ٢ أغسطس/آب ٢٠١٠، متاح على <http://en.rsf.org/rwanda-around-30-news-media-closed-a-few-02-08-2010,38076.html>، تاريخ الاطلاع ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

- **الانتخابات الرئاسية والتشريعية في سريلانكا ٢٠١٠.** عانت سريلانكا من نزاع لمدة ٢٦ عاماً بين القوات الحكومية ومنظمة نمور التاميل الانفصالية، أدى لنزوح كتلة سكانية هائلة في شمال البلاد. وقد كانت المراحل الأخيرة من الحرب هي الأسوأ بالنسبة للنازحين داخلياً، ورغم عودة الكثيرين، فقد بقيت ظروف النازحين تمثل مشكلة كبيرة.[١٠٩] وقد ازداد هذا الوضع سوءاً بسبب الوضع السياسي المشتعل،[١١٠] مما كان له تبعات على الانتخابات وتطوراتها السلمية.[١١١] وبشكل خاص، أثناء الفترة السابقة للانتخابات عام ٢٠١٠، حصل هناك عدد من الهجمات العنيفة ضد المرشحين وأعضاء الحملات الانتخابية والنشطاء السياسيين.[١١٢]

العوامل المترابطة: الإقصاء الاجتماعي والسياسي (**خارجي**)؛ العنف المرتبط بتغير ديناميكيات السلطة (**خارجي**)،[١١٣] عدم تدريب أجهزة القطاع الأمني (**داخلي**)؛ عدم إتاحة وسائل الإعلام بشكل متساوي والمحسوبية (**داخلي**)؛ الأفعال العنيفة والاستفزازية من قبل الأحزاب السياسية (**داخلي**).[١١٤]

مؤشرات قابلة للملاحظة

١) عدد ومواقع حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المسجلة.

٢) درجة التغير في المشهد العرقي والسياسي في البلاد بسبب الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب.

---

١٠٩ United Nations High Commissioner for Refugees المفوض السامي لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة، UNHCR Country Operations Profile: Sri Lanka ٢٠١١ (لمحة عن عمليات المفوضية في البلدان: سريلانكا)، ٢٠١١، متاح على <http://www.unhcr.org/pages/49e4878e6.html>،تاريخ الاطلاع ٨ يوليو/تموز ٢٠١١.

١١٠ مجموعة الأزمات الدولية، 'Sri Lanka: A Bitter Peace' (سريلانكا: سلام مر)، Asia Briefing، Update Briefing رقم ٩٩، (كولومبو/بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١٠)، ص ٢-٨، ١٧، متاح على http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/asia/south-asia/sri-lanka/b99%20sri%20lanka%20a%20bitter%20peace.pdf، تاريخ الاطلاع ٨ يوليو/تموز ٢٠١١؛ و Arch Puddington أرش بودنجتون، 'Freedom in the World 2010: Erosion of Freedom Intensifies' (الحرية في العالم ٢٠١٠: قمع الحريات يتزايد)، Freedom House، ٢٠١٠، ص ١٠، متاح على http://www.sithi.org/admin/upload/media/%5B2011-01-13%5DFreedom%20in%20the%20World%202010%20Survey%20Release/Overview_Freedom%20in%20the%20World%202010.pdf، تاريخ الاطلاع ٨ يوليو/تموز ٢٠١١.

١١١ Norwegian Refugee Council مجلس اللجوء في النرويج، Internal Displacement Monitoring Centre مركز مراقبة النزوح الداخلي، 'Civilians in the Way of Conflict: Displaced People in Sri Lanka' (المدنيون في طريق النزاع: النازحون في سريلانكا)، جنيف، ٢٠٠٧، ص. ٢٨-٢٩، ١٢٧-١٢٨، متاح على http://www.internal-displacement.org/8025708F004BE3B1/(httpInfoFiles)/53A197CF6F0A92E3C1257362002C1F9A/$file/Sri%20Lanka%20-September%202007.pdf، تاريخ الاطلاع ٨ يوليو/تموز ٢٠١١.

١١٢ Centre for Monitoring Electoral Violence مركز مراقبة العنف الانتخابي، 'Final Report on Election Related Violence and Malpractices' (التقرير النهائي عن العنف المرتبط بالانتخابات والممارسات السيئة)، كولومبو، ٢٠١٠، ص ٣٥؛ و Centre for Policy Alternatives مركز السياسات البديلة، 'Monitoring Election Violence in Sri Lanka Parliamentary Election ٢٠١٠' (مراقبة العنف الانتخابي في الانتخابات البرلمانية بسريلانكا ٢٠١٠)، Media Communiqué رقم ٨ (٢٠١٠)، متاح على http://cpalanka.org/monitoring-election-violence-in-sri-lanka-parliamentary-election-2010-media-communiqu-8، تاريخ الاطلاع ٨ يوليو/تموز ٢٠١١؛ و'Sri Lanka: Ban Concerned over Rising Violence Ahead of Presidential Polls' (سريلانكا: بان كي مون قلق من ارتفاع العنف قبيل الانتخابات الرئاسية)، UN News Centre (مركز الأمم المتحدة الإخباري)، ٢٠١٠، متاح على <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=33536&Cr=&Cr1=>، تاريخ الاطلاع ٨ يوليو/تموز ٢٠١١؛ و'Statement by High Representative/Vice President Catherine Ashton on Sri Lanka's Pre-election Situation' (تصريح الممثل السامي/نائب الرئيس كاترين أشتون عن الوضع السابق على الانتخابات في سريلانكا)، IP/١٠/٣٧، بروكسل، ٢٠١٠، متاح على <http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/10/37&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en>، تاريخ الاطلاع ٨ يوليو/تموز ٢٠١١.

١١٣ مجموعة الأزمات الدولية، سريلانكا: سلام مر؛ وبودنجتون، الحرية في العالم ٢٠١٠؛ ومجلس اللجوء في النرويج، المدنيون في طريق النزاع: النازحون في سريلانكا؛ ومركز مراقبة العنف الانتخابي، التقرير النهائي عن العنف المرتبط بالانتخابات والممارسات السيئة.

١١٤ أمانة الكومنولث، 'Report of the Commonwealth Expert Team Sri Lanka Presidential Elections 26 January 2010' (تقرير فريق الكومنولث المتخصص عن الانتخابات الرئاسية في سريلانكا ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٠)، متاح على <http://www.thecommonwealth.org/files/220094/FileName/FINALREPORT-CET2010PrintVersion.pdf>، تاريخ الاطلاع ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢؛ ومركز السياسات البديلة، مراقبة العنف الانتخابي، تاريخ الاطلاع ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

٣) وجود إطار قانوني وآليات مناسبة لحماية المجموعات السكانية المعرضة للخطر، مثل النازحين داخليا وغيرهم من ضحايا النزاعات، وتعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية في البلاد.

٤) وجود أطر سياسية للعدالة الجنائية من أجل مواجهة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

٥) درجة تفاقم الشكاوى القائمة بين الجماعات بسبب الملاحقات القانونية والمحاكمات أثناء العملية الانتخابية.

٦) عدد ومواقع الأشخاص النازحين داخليا واللاجئين (IDPs).

٧) وجود الظروف المناسبة لعودة اللاجئين والمشردين داخلياً.

٨) عدد الحوادث التي تتضمن هجمات على النازحين والعائدين.

٩) وجود برامج للمصالحة وآثاره.

منهجية جمع البيانات وتحليلها

- العمل على جمع البيانات التاريخية عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ووضع خرائط للإشارة لمستوى الجرائم المرتكبة، وتحديد المواقع الجغرافية التي حصلت فيها الكوارث عن طريق استخدام العلامات الثابتة.

- جمع البيانات السكانية على مستوى الوطن والمناطق المختلفة لفهم التغير الحاصل في التركيب السياسي والعرقي بسبب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ووضع خريطة للمناطق المختلفة لتوضيح الفروق في التغيرات الهامة في التمثيل السياسي والعرقي، مع وضع البيانات اللازمة لتشكيل أعمدة مقارنة توضح البيانات قبل الجرائم وبعدها.

- جمع البيانات الخاصة بالإطار القانوني والآليات القائمة، بما في ذلك نظام العدالة الجنائية الموضوع لحماية الجماعات المعرضة للخطر، مثل النازحين داخلياً وغيرهم من ضحايا النزاع وتعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية للبلاد. كما يتعين رسم خريطة للمناطق المختلفة وفقاً لدرجة تطبيق تلك الآليات وحدوث الآثار المطلوبة، مع وضع رسوم بيانية بالاتجاهات القائمة بشكل يعكس الزيادة أو النقص في التمثيل السياسي لمختلف الجماعات على مدار الوقت.

- جمع بيانات عن أعداد النازحين داخلياً (IDPs) واللاجئين وعدد العائدين لأماكنهم الأصلية، والحوادث التي تتضمن مجتمعات أو أفرادا من العائدين، مع وضع خرائط جغرافية للإشارة للمناطق التي يتركز فيها النازحون داخلياً والعائدون. كما يتعين رسم خرائط لتوضيح البعد الخاص بعمليات العودة، مع وضع رسوم بيانية لتمثيل الاتجاهات الملحوظة.

٨. انتهاكات حقوق الإنسان

مقدمة

حقوق الإنسان، هي الحقوق الأصيلة لكل البشر التي يجب على الدولة حمايتها وتعزيزها.[١١٥] وتنتهك الدولة حقوق الإنسان عندما تفشل في اتباع القيود التي يفرضها القانون على استخدام القوة، مثل ضرورة استخدام القوة بصورة متناسبة مع التهديد القائم.[١١٦]

وإذا حصلت انتهاكات لحقوق الإنسان في دولة ما ولم تتوفر هناك ثقافة وآليات قوية لحكم القانون، فإن مخاطر العنف وحدوث الانتهاكات أثناء فترة الانتخابات ستشهد ازديادا مضطردا.[١١٧] وعلى سبيل المثال، فإن الافتقار للمبادئ التوجيهية المناسبة وعدم تدريب الشرطة على التحكم في التجمعات وطريقة استخدام القوة، أثناء المسيرات السياسية، بالإضافة إلى عدم وجود آليات محاسبة فعالة وسليمة، قد يؤديان إلى العنف الناجم عن الأجهزة الأمنية نفسها.[١١٨]

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- **الانتخابات الرئاسية في إيران ٢٠٠٩.** كانت الدولة عرضة للانتقاد لفترة طويلة بسبب سجلها المتخم بمختلف أشكال انتهاكات حقوق الإنسان مثل، التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية اللاإنسانية والمهينة للكرامة (مثل الجلد والبتر)، والإعدام العلني وانتهاك الإجراءات القانونية الواجبة، وقمع حرية التجمع السلمي والتنظيم وقمع حرية الرأي والتعبير.[١١٩] وهذه الأنواع من الانتهاكات تؤثر بشكل خاص على مجمل الأنشطة السياسية والانتخابات. كما كانت الطعون في انتخابات ٢٠٠٩ كثيرة، وتلا إعلان النتائج العديد من الاحتجاجات.[١٢٠] وقد نتج عن المصادمات بين قوات الأمن والمحتجين مقتل عدد من المواطنين وتعذيبهم واعتقالهم بدون مراعاة الأصول القانونية.[١٢١]

---

١١٥ OHCHR مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، 'What Are Human Rights?' (ما هي حقوق الإنسان؟)، متاح على <http://www.ohchr.org/en/issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx>، تاريخ الاطلاع ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠١١.

١١٦ Henry J. Steiner هنري ج. ستاينر، 'International Protection of Human Rights' (الحماية الدولية لحقوق الإنسان)، في Malcolm D. Evans مالكوم د. إيفانز (محرر)، International Law، الإصدار الثاني (مطبعة جامعة أوكسفورد، ٢٠٠٦: 2006 ،Oxford University Press)، ص ٧٧٢.

١١٧ المصدر السابق.

١١٨ ألستون، تقرير المقرر الخاص، ص ١٥.

١١٩ UN Human Rights Council مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، 'Interim Report of the Secretary-General on the Situation of Human Rights in Iran' (التقرير المؤقت للأمين العام عن وضع حقوق الإنسان في إيران)، الجلسة السادسة عشرة، وثيقة رقم A/HRC/١٦/٧٥، ص ٤-١٤ .

١٢٠ Yasmin Alem ياسمين عالم، Duality by Design: The Iranian Electoral System (الازدواجية المتعمدة: النظام الانتخابي الإيراني)، واشنطن العاصمة: المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، ٢٠١١، ص ٥٢.

١٢١ ألستون، تقرير المقرر الخاص، ص ١٦؛ وهيومن رايتس ووتش، 'Post-Election Iran' (إيران بعد الانتخابات)، ٢٠١٠، متاح على <http://www.hrw.org/en/node/83044>، تاريخ الاطلاع ٨ يوليو/تموز ٢٠١١؛ وهيومن رايتس ووتش، 'The Islamic Republic at 31: Post-Election Abuses Show Serious Human Rights Crisis' (الجمهورية الإسلامية في عامها الـ٣١: الانتهاكات التالية للانتخابات توضح أزمة خطيرة في حقوق الإنسان)، نيو يورك، ٢٠١٠، ص ١.

العوامل المترابطة: الإقصاء السياسي والاجتماعي (**خارجي**)؛ النزاع المتعلق بتغير ديناميكيات السلطة (**خارجي**)؛ عدم تدريب الأجهزة العاملة في القطاع الأمني (**داخلي**)؛ عدم كفاءة نظام حل النزاعات الانتخابية (**داخلي**)؛ ورفض نتائج الانتخابات (**داخلي**).[١٢٢]

- **الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار (ساحل العاج) ٢٠١٠.** يتسم النزاع في كوت ديفوار بانتهاكات حقوق الإنسان وبضعف حكم القانون، وخاصة منذ عام ٢٠٠٢. كما اتسمت تلك الانتهاكات باستخدام قوات الأمن المفرط للقوة، بالإضافة للتحرشات العادية والابتزاز والترهيب للسكان، مع عدم تطبيق آليات المحاسبة للتحكم في تلك الحوادث وملاحقة مرتكبيها، أو ضعف تلك الآليات.[١٢٣]

وقد اتسمت الانتهاكات بالحدة، بشكل خاص أثناء انتخابات عام ٢٠١٠ التي كانت محل خلاف، عندما تمت هزيمة الرئيس الموجود الذي رفض الاعتراف بالنتيجة. وكانت حوادث العنف خطيرة بدرجة خاصة أثناء فترة الانتخابات والفترة التالية لها، وتضمّن الكثير منها ترهيب الناخبين والقمع العنيف للمظاهرات، بالإضافة إلى قتل ٣٠٠ شخص على الأقل، وعمليات خطف وعنف جنسي واختفاء قسري وتجنيد قسري للشباب واحتجاز غير قانوني، ونزوح إجباري لأكثر من ٣٥ ألف شخص.[١٢٤]

العوامل المترابطة: سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية (**خارجي**)؛ الإقصاء الاجتماعي والسياسي (**خارجي**)؛ النزاعات المتعلقة بتغير ديناميكيات القوة (**خارجي**)،[١٢٥]وجود جماعات مسلحة من خارج أجهزة الدولة (**خارجي**)،[١٢٦] قانون انتخابات مطعون فيه (**داخلي**)،[١٢٧] ورفض نتائج الانتخابات (**داخلي**).[١٢٨]

---

١٢٢ هيومن رايتس ووتش، الجمهورية الإسلامية في عامها الـ٣١: الانتهاكات التالية للانتخابات توضح أزمة خطيرة في حقوق الإنسان، ص. ١؛ ومجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، التقرير المؤقت للأمين العام عن وضع حقوق الإنسان في إيران، ص. ٥٢؛ وألستون، تقرير المقرر الخاص، ص. ١٦؛ وهيومن رايتس ووتش، إيران ما بعد الانتخابات.

١٢٣ هيومن رايتس ووتش، 'Côte d'Ivoire: The Human Rights Cost of the Political Impasse, A Human Rights Watch Report' (ساحل العاج: الكلفة الحقوقية للانسداد السياسي، تقرير من هيومن رايتس ووتش)، ٢٠٠٥، ص ١-٢.

١٢٤ مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، 'Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the Situation of Human Rights in Côte d'Ivoire' (تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان عن وضع حقوق الإنسان في ساحل العاج)، الجلسة السادسة عشرة، رقم الوثيقة (A/HRC/١٦/٧٩)، ص ١-٢؛ ومجموعة الأزمات الدولية،'Côte d'Ivoire: Is War the Only Option?' (ساحل العاج: هل الحرب هي الخيار الوحيد؟)، تقرير أفريقيا رقم ١٧١ (داكار/بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١١)، ص. ١-٣؛ وهيومن رايتس ووتش، 'Côte d'Ivoire: ICC Prosecutor Seeks Investigation' (ساحل العاج: الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية يطلب التحقيق)، بروكسل، ٢٠١١، متاح على <http://www.hrw.org/en/news/2011/06/23/c-te-d-ivoire-icc-prosecutor-seeks-investigation>، تاريخ الاطلاع ١١ يوليو/تموز ٢٠١١.

١٢٥ هيومن رايتس ووتش، «ساحل العاج: كلفة حقوق الانسان»؛ ومجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، «تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان عن وضع حقوق الإنسان في ساحل العاج»؛ وهيومن رايتس ووتش، «ساحل العاج: الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية يطلب التحقيق»؛ ومجموعة الأزمات الدولية، «ساحل العاج: هل الحرب هي الخيار الوحيد؟»

١٢٦ مجموعة الأزمات الدولية، 'A Critical Period for Ensuring Stability in Côte d'Ivoire' (فترة حرجة لضمان الاستقرار في ساحل العاج)، Africa Report رقم ١٧٦ (١ أغسطس/آب ٢٠١١)، ص ٢٣، ٥، ٦، متاح على http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/africa/west-africa/cote-divoire/176%20A%20Critical%20Period%20for%20Ensuring%20Stability%20in%20Cote%20dIvoire.pdf، تاريخ الاطلاع ١٧ فبراير/شباط ٢٠١٢.

١٢٧ مركز الأمم المتحدة الإخباري، 'ICC Prosecutor Seeks Authorization to Probe Côte d'Ivoire Violence' (مدعي المحكمة الجنائية الدولية يسعى لتصريح بالتحقيق في العنف في ساحل العاج)، ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠١١، متاح على <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=38817&Cr=Ivoire&Cr1> ، تاريخ الاطلاع ٢٧ يونيو/حزيران ٢٠١٢.

١٢٨ 'Ivory Coast Deadline for ICC Testimony' (الموعد النهائي للشهادة أمام المحكمة الجنائية الدولية بخصوص ساحل العاج)، BBC News، ١٧ يونيو/حزيران ٢٠١١، متاح على <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-13815109>، تاريخ الاطلاع ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١؛ و Aljazeera.net موقع الجزيرة، "'Hundreds killed" in Cote d'Ivoire Violence' (مقتل المئات في العنف في الساحل العاج)، متاح على <http://english.aljazeera.net/news/africa/2011/04/201141232021597365.html>، تاريخ الاطلاع ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

مؤشرات قابلة للملاحظة

١) عدد حوادث انتهاكات حقوق الإنسان التاريخية والمعاصرة المسجلة المتعلقة بالعمليات الانتخابية وتلك الخارجة عن سياق الانتخابات، وبخاصة المرتبطة بالمصالح السياسية وتتضمن اطراف سياسية فاعلة، سواء كضحايا أو جناة، بالإضافة للصحفيين ونشطاء المجتمع المدني والمثقفين وغيرهم.

٢) وجود إجراءات وتدريب وإطار قانوني ملائم يهدف لضمان وجود آليات محاسبة على أفعال القطاع الأمني والتحكم فيها.

٣) إلى أي مدى تتم ملاحقة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك المنظومة العقابية العادية والعسكرية.

منهجية جمع البيانات وتحليلها

- العمل على جمع البيانات التاريخية والمعاصرة، بما في ذلك الإحصائيات والتقارير والخرائط والمعلومات الأخرى المهمة من مصادر متعددة مثل الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية. وإذا لم تكن البيانات شاملة، فإنه يتعين تنظيم عملية جمع البيانات من خلال مسوح ومقابلات مع المجموعات الاجتماعية المختلفة. كما يتعين ضمان وجود تمثيل للنوع الاجتماعي، وتوضيح الفرق بين انتهاكات حقوق الإنسان التي لها دلالات سياسية أو عرقية أو دينية أو نوعية أو أي دلالات أخرى، مع ضرورة وضع خريطة لتوضيح مدى انتهاكات حقوق الإنسان، ووضع علامات ثابتة لتوضيح الموقع الجغرافي للحوادث، ووضع الاتجاهات في خطوط على رسم بياني وعقد مقارنة بينها. كما يتعين عرض البيانات في أعمدة لكل فئة من الفئات المستهدفة مثل الضحايا أو الجناة.

- العمل على جمع وتحليل الإجراءات والنصوص القانونية التي تحدد قواعد اشتباك أجهزة أمن الدولة، وتحليل التدريب الذي يتم لأجهزة أمن الدولة المتعلق بفهم واحترام حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق والواجبات المرتبطة بالعمليات الانتخابية. كما يتعين القيام بإجراء استطلاع رأي عام للسكان في الوطن بأكمله وفي المناطق المختلفة لقياس مستوى الثقة التي تتمتع بها أجهزة الدولة والحكومة، بالإضافة إلى وضع خريطة بالمناطق التي لا تحظى فيها أجهزة أمن الدولة بالثقة، والتي يتم فيها اتخاذ تدابير غير كافية لضمان قدرة أجهزة أمن الدولة ومعرفتها بكيفية منع انتهاكات حقوق الإنسان.

- العمل على جمع البيانات المتعلقة بملاحقة حالات انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق المنظومة العقابية العادية والعسكرية، ووضع رسم بياني للأرقام الخاصة بالحالات والنتائج، وخريطة بالمناطق التي تتم فيها معظم العمليات القضائية، مع إدراج البيانات الخاصة بالفشل في ملاحقة انتهاكات حقوق الإنسان.

٩. المخاطر البيئية

مقدمة

تتعلق المخاطر البيئية بالموقف أو الحالة التي تتضمن تهديداً للبيئة المحيطة. [١٢٩] وتتضمن المخاطر البيئية أيضاً تهديدات مثل المخاطر الكيمياوية والبيولوجية والطبيعية. وعلى سبيل المثال، فإن التسرب الكيمياوي أو تفشٍ لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز أو مرض الكوليرا، قد يتضمن أيضاً مخاطر كيمياوية أو بيولوجية. [١٣٠] وتتعلق المخاطر الطبيعية بظواهر مثل الحوادث المناخية والمائية والجيولوجية والحرائق الطبيعية. وقد تُحدث هذه التهديدات الحادة والمكثفة اضطراباً شديداً في الحياة الاجتماعية، [١٣١] ما قد يؤدي لحدوث وفيات أو إتلاف أو ضياع الممتلكات واضطراب في الخدمات الأساسية وانهيار البنية التحتية، وحتى الهجرة القسرية في بعض الحالات. [١٣٢]

وبشكل خاص، تتراوح المستويات المتعددة للاضطراب التي تحدثها الكوارث الطبيعية من انهيار البنية التحتية والاتصالات حتى الدمار الكامل للقرى والمدن، ويكون لها تأثير على الحياة السياسية في البلاد. [١٣٣] وفي بعض الحالات، تمثل حالات الاضطراب هذه دعوة للعنف. [١٣٤] وغالباً ما تكون الانتخابات في أعقاب الكوارث الطبيعية مسألة معقدة للغاية، حيث إنها لا تكون عرضة للصعوبات اللوجستية فحسب، بل إنها تشكل أيضاً خطورة في حدوث قلاقل وأعمال عنف قد تدمر العملية الانتخابية بأكملها.

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- **الانتخابات الرئاسية والتشريعية في هايتي عام ٢٠١٠.** بعد الزلزال الذي ضربها وتفشي الكوليرا ودمار أجزاء كبيرة من البلاد، عانت المؤسسات والقيادة السياسية في هايتي بشدة، ولم تكن الانتخابات مستثناة من ذلك. [١٣٥] وقد اتسمت تلك المرحلة بالتقلبات الشديدة، بالإضافة إلى العديد من المشاكل والقصور في

---

[١٢٩] K. Smith ك. سميث و David N. Petley ديڤيد ن. بيتلي، Environmental Hazards: Assessing Risk and Reducing Disasters (المخاطر البيئية: تقييم المخاطر وتقليل الكوارث)، الإصدار الخاص (نيويورك: Routledge، ٢٠٠٩).

[١٣٠] Per Strand بير ستراند وآخرون، HIV/AIDS and Democratic Governance in South Africa: Illustrating the Impact on Electoral Processes (فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والحكم الديمقراطي في جنوب أفريقيا: توضيح الآثار على العمليات الانتخابية)، (بريتوريا: Institute for Democracy in South Africa، ٢٠٠٤)، متاح على <http://www.idasa.org/media/uploads/outputs/files/AIDS%20and%20governance%20Elections%20Report%20Final.pdf>، تاريخ الاطلاع ٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

[١٣١] منظمة الدول الأميركية، Disaster, Planning and Development: Managing Natural Hazards to Reduce Loss (الكوارث والتخطيط والتنمية: إدارة المخاطر الطبيعية لتقليل الخسائر)، (واشنطن العاصمة: منظمة الدول الأميركية، ١٩٩٠)، متاح على <http://www.oas.org/dsd/publications/unit/oea54e/ch05.htm#TopOfPage> ، تاريخ الاطلاع ١١ يوليو/تموز ٢٠١١.

[١٣٢] Kofi A. Annan كوفي أنان، 'An Increasing Vulnerability to Natural Disasters' (الضعف المتزايد تجاه الكوارث الطبيعية)، International Herald Tribune، ١٠ سبتمبر/أيلول ١٩٩٩، متاح على <http://www.un.org/News/ossg/sg/stories/articleFull.asp?TID=34&Type=Article>، تاريخ الاطلاع ١١ يوليو/تموز ٢٠١١.

[١٣٣] Margie Buchanan-Smith مارجي بوكانان-سميث و Ian Christoplos إيان كريستوبوليس، 'Natural Disasters Amid Complex Political Emergencies' (الكوارث الطبيعية في خضم الطوارئ السياسية المعقدة)، Humanitarian Practice Network)، العدد رقم ٢٧ (٢٠٠٤)، متاح على <http://www.odihpn.org/report.asp?id=2633>، تاريخ الاطلاع ١١ يوليو/تموز ٢٠١١.

[١٣٤] World Health Organization منظمة الصحة العالمية، Violence and Disasters (العنف والكوارث)، (جنيف: منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٥)، متاح على <http://www.who.int/violence_injury_prevention/publications/violence/violence_disasters.pdf>، تاريخ الاطلاع ١١ يوليو/تموز ٢٠١١.

[١٣٥] مجموعة الأزمات الدولية، 'Haiti: The Stakes of the Post-quake Elections' (هايتي: رهانات انتخابات ما بعد الزلزال)، تقرير أميركا اللاتينية والكاريبي رقم ٣٥، (بورت أو برينس وبروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١٠)، ص ١-٣، متاح على http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/latin-america/haiti/35%20Haiti%20-%20The%20Stakes%20of%20the%20Post-Quake%20Elections.pdf، تاريخ الاطلاع ١١ يوليو/تموز ٢٠١١؛ و'Haiti Cholera Outbreak "Stabilizing" – But Could Affect Elections' (تفشي الكوليرا بهايتي في «استقرار»، لكنه قد يؤثر على الانتخابات)، ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، Christian Science Monitor، ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، متاح على <http://www.csmonitor.com/layout/set/print/content/view/print/334516>، تاريخ الاطلاع ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

تنظيم الفعاليات المحيطة بالعملية الانتخابية، ما أدى لإحباط رهيب بين السكان في الفترة التالية لعملية الانتخابات.[١٣٦]

العوامل المترابطة: تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية (**خارجي**)؛ العنف المرتبط بتغير ديناميكيات القوة (**خارجي**)، [١٣٧]التمييز والعنف القائمان على النوع الاجتماعي (**خارجي**)، [١٣٨] ومشاكل في عمليات يوم الانتخاب (**داخلي**)؛ ورفض نتائج الانتخابات (**داخلي**). [١٣٩]

- **الانتخابات الرئاسية في أوغندا ٢٠١١.** يمثل التعرض المستمر للكوارث الطبيعية مشكلة كبيرة بالنسبة للاستقرار في أوغندا. فالانزلاقات الأرضية والفيضانات قد تسببت في كثير من حالات الوفاة وتفشي الأمراض في عام ٢٠١٠،[١٤٠] وأضافت المزيد من الضغوط على الوضع السياسي غير المستقر أصلا. [١٤١] كما ساهم انتشار الإحباط والمطالبات بخدمات أفضل في انتشار العنف المحيط بإنتخابات عام ٢٠١١. ورغم أن الوضع العام بقي تحت السيطرة، فقد كانت هناك اتهامات باستخدام القوة ضد قادة المعارضة وأنصارهم،[١٤٢] إضافة إلى تعرض سياسي معارض وأحد الصحفيين إلى الهجوم وحصول اضطراب في شمال البلاد. [١٤٣]

العوامل المترابطة: الإقصاء الاجتماعي والسياسي (**خارجي**)؛ النزاع المرتبط بتغير ديناميكيات السلطة (**خارجي**)؛

---

١٣٦ 'Haiti: Ban Appeals for End to Violence after Election Results Announced' (هايتي: بان كي مون يطلب إنهاء العنف بعد إعلان نتائج الانتخابات)، مركز الأمم المتحدة الإخباري، ٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، متاح على <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=36996&Cr=haiti&Cr1>، تاريخ الاطلاع ١١ يوليو/تموز ٢٠١١؛ ومجموعة الأزمات الدولية، 'Post-quake Haiti: Security Depends on Resettlement and Development' (هايتي بعد الزلزال: الأمن يتوقف على إعادة التوطين والتنمية)، مجموعة الأزمات بأميركا اللاتينية والكاريبي، الإصدار الموجز رقم ٢٥ (بوت أو برينس وبروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١١)، ص ٢، متاح على http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/latin-america/haiti/B25%20Post-quake%20Haiti%20-%20Security%20Depends%20on%20Resettlement%20and%20Development.pdf، تاريخ الاطلاع ١١ يوليو/تموز ٢٠١١.

١٣٧ المصدر السابق؛ و Maureen Taft-Morales مورينتافت مورياليس، Haiti's National Elections: Issues and Concerns (الانتخابات الوطنية بهايتي: قضايا ومخاوف)، (واشنطن العاصمة: Congressional Research Service، 2011)، ص ١-٣، متاح على <http://assets.opencrs.com/rpts/R41689_20110323.pdf>، تاريخ الاطلاع ١١ يوليو/تموز ٢٠١١؛ ومجموعة الأزمات الدولية، رهانات الانتخابات التالية على الزلزال؛ و Ricardo Solé ريكاردو سوليه، 'Haiti: Violence, Gangs, and a Fragile State on the Brink of Crisis' (هايتي: عنف وعصابات ودولة هشة على حافة الأزمة)، في Silvia Hidalgo سيلفيا هيدالجو و Augusto López-Claros أوغستو لوبيز كلاروس (محررون)، The Humanitarian Response Index 2007: Measuring Commitment to Best Practice (مؤشر الاستجابة الإنسانية ٢٠٠٧: قياس الالتزام بالممارسات الفضلى)، (مدريد: Development Assistance Research Associates، ٢٠٠٨)، ص ٩٥-١٠٠، متاح على <http://daraint.org/wp-content/uploads/2010/10/HRI_2007_COMPLETE_REPORT.pdf#page=112>، تاريخ الاطلاع ١١ يوليو/تموز ٢٠١١.

١٣٨ هيومن رايتس ووتش، 'A Vote to Help Women Around the World' (صوت يساعد النساء في مختلف أنحاء العالم)، (٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠)، متاح على <http://www.hrw.org/news/2010/12/02/vote-help-women-around-world>، تاريخ الاطلاع ١٧ فبراير/شباط ٢٠١٢.

١٣٩ 'As Haitian Elections Near, UN Voices Concern at Electoral Violence' (مع اقتراب الانتخابات في هايتي، الأمم المتحدة تحذر من العنف الانتخابي)، UNHCR News Service (الخدمات الإخبارية الخاصة بالمفوضية السامية للاجئين بالأمم المتحدة)، ١٦ مارس/آذار ٢٠١١، متاح على <http://www.unhcr.org/refworld/country,,,,HTI,,4d82fbc31a,0.html>، تاريخ الاطلاع ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

١٤٠ United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، Uganda: Humanitarian Profile (أوغندا: عرض إنساني)، (نيويورك وجنيف: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١)، ص. ٤، متاح على http://ochadms.unog.ch/quickplace/cap/main.nsf/h_Index/2011_Uganda_HP/$FILE/2011_Uganda_HP_SCREEN.pdf?openElement، تاريخ الاطلاع ١١ يوليو/تموز ٢٠١١.

١٤١ Akijul أكيجول، Towards the Uganda 2011 Elections: An Assessment of Conflict Risks and Mitigating Mechanisms (نحو انتخابات ٢٠١١ في أوغندا: تقدير مخاطر النزاع وآليات التخفيف)، (كمبالا: Akijul Enabling Change Ltd، أبريل/نيسان ٢٠١٠)، متاح على http://www.williamtsuma.com/sites/default/files/towards-uganda-2011-elections-assessmement-conflict-risks-and-mitigation-mechanisms-akijul-2010.pdf، تاريخ الاطلاع ٢١ فبراير/شباط ٢٠١٢.

١٤٢ منظمة العفو الدولية، 'Uganda: Investigate Use of Force against Protestors' (أوغندا: يجب التحقيق في استخدام القوة ضد المتظاهرين)، Public Statement، 2011، متاح على http://www.amnesty.org/en/library/asset/AFR59/012/2011/en/382727b5-6ef8-46df-8934-b5b5847b1140/afr590122011en.pdf، تاريخ الاطلاع ١١ يوليو/تموز ٢٠١١.

١٤٣ 'Uganda Election: Yoweri Museveni Faces Kizza Besigye' (انتخابات أوغندا: يويري موسيفيني يواجه كيتزا بيسيجي)، BBC News، 2011، متاح على <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-12496701>، تاريخ الاطلاع ١١ يوليو/تموز ٢٠١١؛ و'Uganda Could be Close to an African Spring' (قد تكون أوغندا مقبلة على ربيع أفريقي) (مقال افتتاحي)، واشنطن بوست، ١٥ يونيو/حزيران ٢٠١١، متاح على <http://www.washingtonpost.com/opinions/uganda-could-be-close-to-an-african-spring/2011/06/13/AGsdj9UH_story.html>، تاريخ الاطلاع ١١ يوليو/تموز ٢٠١١.

انتهاكات حقوق الإنسان (**خارجي**)، [١٤٤]الطعون في قانون الانتخابات (**داخلي**)؛ عدم تدريب الأجهزة العاملة في القطاع الأمني (**داخلي**)؛ وارتكاب الأحزاب السياسية لأفعال عنيفة أو استفزازية (**داخلي**). [١٤٥]

مؤشرات قابلة للملاحظة

١) درجة تعرض المناطق المختلفة في البلاد للمخاطر البيئية سواء المخاطر البيولوجية (مثل الكوليرا أو الإنفلونزا أو فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز أو الملاريا)، والمخاطر الطبيعية (الانفجارات البركانية والزلازل والتسونامي والفيضانات والجفاف)، والمخاطر الكيمياوية (الحوادث الصناعية والتسرب الكيمياوي وتلوث إمدادات المياه وتسرب الموارد السامة) إلخ.

٢) عدد وسمات التبعات التاريخية للكوارث البيئية والطبيعية، بما في ذلك انعدام الاستقرار السياسي والأزمات الإنسانية وزيادة معدلات الجريمة والمخاطر الاقتصادية ودمار البنية التحتية.

٣) وجود وطبيعة الأنظمة المحلية والوطنية والإقليمية الخاصة بالإنذار المبكر وتقليل المخاطر والاستجابة للكوارث البيئية والطبيعية.

منهجية جمع البيانات وتحليلها

- العمل على جمع البيانات التاريخية، بما في ذلك الإحصائيات والتقارير والخرائط والمعلومات الأخرى الهامة عن الكوارث البيئية أو الطبيعية، وتصنيف البيانات من أجل الوقوف على دورات وقوع الكوارث والأنماط الموسمية أو السنوية والمناطق المتأثرة، ووضع خرائط بالمخاطر الجغرافية، ورسومات بيانية توضح خطوط سير الاتجاهات من أجل تبيان المخاطر الموسمية.

- جمع البيانات التاريخية بخصوص تبعات الكوارث البيئية أو الطبيعية. وبوجه خاص، تحليل الحوادث التي وقعت فيها كارثة وأدت إلى عدم استقرار سياسي. كما ينبغي جمع البيانات وتحليل الآثار الأخرى للكوارث فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية، مثل عدم القدرة على إجراء انتخابات في دائرة انتخابية معينة أو مكان معين بسبب كارثة ما، أو الأثر السلبي لكارثة معينة على مشاركة المواطنين، وبخاصة إذا تأثرت جماعات بعينها، إلخ. كما يتعين وضع خريطة بالمناطق التي يمكن أن تؤدي الكوارث فيها إلى إفساد العمليات الانتخابية أو التأثير السلبي عليها.

- إجراء تحليل متخصص عن الاستعدادات والقدرات الوطنية والإقليمية من أجل الاستجابة للكوارث الطبيعية والبيئية الفعلية أو المحتملة، ووضع خريطة بالمناطق المثيرة للقلق.

[١٤٤] أكيجول، نحو انتخابات ٢٠١١ في أوغندا، ص. ١٣؛ وهيومن رايتس ووتش، 'Preparing for the Polls: Improving Accountability for Electoral Violence in Uganda' (الاستعداد للانتخابات: تعزيز المساءلة على العنف الانتخابي في أوغندا)، نيويورك، ٢٠٠٩، ص ٨-٩.

[١٤٥] بعثة مراقبة الانتخابات بالاتحاد الأوروبي، 'Uganda: Final Report General Elections 18 February 2011' (أوغندا: التقرير النهائي عن الانتخابات العامة ١٨ فبراير/شباط ٢٠١١)، ١٠ مارس/آذار ٢٠١١، ص ٥، ٢٢، ٢٣، ٢٧، متاح على <http://www.eueom.eu/files/pressreleases/english/eueom_uganda2011_final_report_en.pdf>، تاريخ الاطلاع ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

١٠. التقارير الإعلامية غير الأخلاقية

مقدمة

تتضمن الأخلاق كل ما هو صحيح ومنصف وعادل ونزيه وملتزم بالواجب ومسؤول. وتعتبر الممارسات الأخلاقية مهمة في وسائل الإعلام بسبب ارتفاع مستوى آثارها العامة.[١٤٦] وفي المجتمعات المعرضة للنزاعات بشكل خاص، يمكن أن تؤدي التقارير الإعلامية غير الأخلاقية إلى مفاقمة النزاعات وتحفيز أعمال العنف.[١٤٧] وقد يتولد الإعلام غير الأخلاقي نتيجة للسيطرة أو الاستغلال السياسي لوسائل الإعلام،[١٤٨] أو انعدام المسؤولية لدى الصحفيين الساعين للإثارة وإحداث البلبلة.[١٤٩] وقد تنطوي هذه الممارسات الإعلامية على تبعات خطيرة جدا في سياق العمليات الانتخابية التي تتسم بالمنافسات الشديدة، كما يحصل عادة في المجتمعات التي تكون عرضة للنزاعات.[١٥٠]

الحالات الحاصلة والعوامل المترابطة

- **الانتخابات العامة في زمبابوي عام ٢٠٠٨.** من الأمور التي تم توثيقها جيداً، أن حزب الرئيس روبرت موغابي- Robert Mugabe استخدم هيئة إذاعة زمبابوي بلا هوادة لنشر دعاية مشوهة للمعارضة[١٥١] وتعزيز صورة الحزب الحاكم.[١٥٢] ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، فإنه يتم التحرش بالصحفيين الذين يعبرّون عن صوت مستقل أو اعتقالهم أو احتجازهم أو قتلهم.[١٥٣] وأثناء الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٨، تعرضت هيئة إذاعة زمبابوي - التي تهيمن على الراديو والتلفزيون في زمبابوي – لإنتقادات شديدة من قبل المجتمع المدني، بسبب استخدام خطاب كراهية يهدف لترهيب المعارضة وأنصارها. ووفقاً لمنظمة المجتمع المدني التي كانت تقوم بمراقبة الأخبار أثناء الانتخابات، تبنت هيئة إذاعة زمبابوي خطاب كراهية، وأسهبت فيه في نشرات الأخبار وبرامج الشؤون الراهنة في التلفزيون وفي الأخبار والأعمدة التحليلية في الصحف.[١٥٤]

---

١٤٦ يمكن قراءة تعريف للأخلاقيات الإعلامية فيما يلي <http://www.environmentalhistory.org/billkovarik/media-law-coms-400/3-ethics/>، تاريخ الاطلاع ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

١٤٧ Francis Rolt فرانسيس رولت، 'The Media: Reaching Hearts and Minds' (وسائل الإعلام: الوصول للعقول والقلوب)، في Paul van Tongeren بول فان تونجيرين و Malin Brenk مالين برينك و Juliette Verhoeven جولييت فرهوفين (محررون)، People Building Peace (الناس تصنع السلام)، (بولدر وكولو: Lynne Rienner Publishers Inc.، 2005)، ص ١٧٥ – ١٧٧.

١٤٨ Mark Frohardt مارك فروهاردت و Jonathan Teminجوناثان تيمين، 'Use and Abuse of Media in Vulnerable Socities' (استخدام واستغلال وسائل الإعلام في المجتمعات المعرضة للخطر)، USIP Special Report رقم ١١٠ (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣)، ص ١-٤، متاح على <http://www.internews.org/sites/default/files/resources/media_peace_full_report.pdf>، تاريخ الاطلاع ٢٧ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

١٤٩ Shamsia Ramadhan شمسيا رمضان، 'Peace Journalism in Post-election Kenya' (صحافة السلام في كينيا بعد الانتخابات، طرق جديدة، ٢٠١٣/٢)، متاح على http://folkebernadotteacademy.se/Documents/Fredsmiljonen/Bilder%20Fredsmiljonen/Media%20for%20peace%20Kenya%202013.pdf?epslanguage=sv، تاريخ الاطلاع ٩ أغسطس/آب ٢٠١٣.

١٥٠ Samuel Mondays Atuobi صامويل موندايز أتوبي، 'Election-related Violence in Africa' (العنف المرتبط بالانتخابات في أفريقيا)، Conflict Trends ٢٠٠٨/٠١، ص. ١٢، متاح على <http://www.accord.org.za/images/downloads/ct/ct_2008_1.pdf>، تاريخ الاطلاع ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

١٥١ 'Zimbabwe's State TV Services Faces its 1st Rival' (التلفزيون الحكومي بزمبابوي يواجه منافسه الأول)، Financial Times، ٢٥ يوليو/تموز ٢٠١٣.

١٥٢ Andrew Moyce أندرو مويس، 'The Media Environment Leading up to Zimbabwe's 2008 Elections' (البيئة الإعلامية قبيل انتخابات زمبابوي ٢٠٠٨)، (بدون تاريخ)، ص. ٤٤، متاح على<http://www.kas.de/upload/dokumente//2010/05/Defying_3.pdf>، تاريخ الاطلاع ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

١٥٣ المصدر السابق، ص ٤٤.

١٥٤ Media Monitoring Project Zimbabwe مشروع مراقبة الإعلام بزمبابوي، 'The Language of Hate' (بدون تاريخ)، ص ٤، متاح على <http://www.mmpz.org/sites/default/files/articles/The%20Language%20of%20Hate%202009.pdf>، تاريخ الاطلاع ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

العوامل المترابطة: ارتكاب الأحزاب السياسية لأفعال عنيفة أو استفزازية (**داخلي**)؛ وجود جهات مسلحة من خارج أجهزة الدولة (**خارجي**)، [١٥٥]التشكيك في القانون الانتخابي (**داخلي**)؛ ورفض نتائج الانتخابات (**داخلي**). [١٥٦]

- **الانتخابات العامة في كينيا عام ٢٠٠٧.** بعد تحرير وسائل الإعلام العامة في عام ٢٠٠٢، بدأت بعض وسائل الإعلام في العمل بحرية وأحياناً بإستهتار وعدم مسؤولية. [١٥٧]وخلال الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٧، ساهم نشر البذاءات وخطاب الكراهية عبر الراديو في خلق توترات أدت إلى وفاة أكثر من ١٥٠٠ شخص. [١٥٨] ووفقا للجنة الكينية الوطنية لحقوق الإنسان، التي درست دور الإعلام أثناء انتخابات عام ٢٠٠٧، كانت المؤسسات الإعلامية تنحاز لإتجاهات معينة قبل الانتخابات، وأصبح العديد من المحررين «مشبوهين» وأصبحت بعض المؤسسات الإعلامية تثير الحساسية ومزعجة لجمهورها ومهيجة لمشاعرهم. [١٥٩] وقد سمحت العديد من محطات الراديو المحلية بخطابات كراهية أثناء البرامج الحوارية التي تتناول موضوعات الشأن العام أو البرامج المتاحة لإتصالات الجمهور والتي يقوم عليها صحافيون غير مسؤولين أو فنانون أو مقدمو منوعات. [١٦٠]

العوامل المترابطة: الإقصاء الاجتماعي والسياسي (**خارجي**)؛ تغير ديناميكيات السلطة (**خارجي**)، [١٦١]التمييز والعنف القائم على نوع الجنس (**خارجي**)؛ [١٦٢]عدم كفاية الترتيبات الأمنية الانتخابية (**داخلي**)، [١٦٣] استخدام الأحزاب السياسية لوسائل الإعلام بطريقة استفزازية (**داخلي**)، [١٦٤] وسوء إدارة نتائج الانتخابات (**داخلي**). [١٦٥]

[١٥٥] مجموعة الأزمات الدولية، 'Negotiating Zimbabwe's Transition' (التفاوض بشأن المرحلة الانتقالية بزمبابوي)، Africa Report رقم ٥١ (٢١ مايو/أيار ٢٠٠٨)، ص ١، ٦ ،٧، متاح على http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/africa/southern-africa/zimbabwe/B051%20Negotiating%20Zimbabwes%20Transition.pdf، تاريخ الاطلاع ٢٥ يوليو/تموز ٢٠١٣.

[١٥٦] EISA Election Observation Mission Report Zimbabwe (تقرير مراقبة الانتخابات الصادر من رابطة التصوير والتسجيل الأوروبية عن زمبابوي)، تقرير بعثة مراقبة الانتخابات الصادر عن EISA رقم ٢٨ (٢٠٠٨)، متاح على http://www.eisa.org.za/PDF/zimomr08.pdf، تاريخ الاطلاع ٢٥ يوليو/ تموز ٢٠١٣.

[١٥٧] Office of Public Communication مكتب الاتصال العام، جمهورية كينيا، 'Commission of Inquiry into the Post Election Violence' (لجنة التحقيق في العنف التالي للانتخابات)، ٢٠٠٨، ص ٢٩٦، متاح على http://www.communication.go.ke/media.asp?id=739، تاريخ الاطلاع ١٦ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

[١٥٨] مارا ج. روبرتس، تحليل النزاع في العنف التالي للانتخابات في كينيا ٢٠٠٧، (شارلوتسفيل: New Dominion Philanthropy Metrics، ٢٠٠٩)، متاح على http://www.ndpmetrics.com/papers/Kenya_Conflict_2007.pdf، تاريخ الاطلاع ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١١؛ والمعهد الفرنسي للبحوث الأفريقية، (الانتخابات العامة في كينيا ٢٠٠٧ ص ٢ ،١١، ١٧٢، ٢٠٢، ٢٢٧، ٢٢٨ ٣٦٩.

[١٥٩] مكتب الاتصالات العامة، جمهورية كينيا، 'Commission of Inquiry into the Post Election Violence' (لجنة التحقيق في العنف التالي للانتخابات)، ص. ٢٩٨-٢٩٩، تاريخ الاطلاع ١٦ يوليو/تموز ٢٠١٣.

[١٦٠] BBC World Service Trust (صندوق الخدمة العالمية لبي بي سي)، الانتخابات الكينية عام ٢٠٠٧ وعواقبها، دور وسائل الإعلام والاتصال The Kenyan 2007 elections and their aftermath: the role of media and communication، أبريل/نيسان ٢٠٠٨، ص. ٤، متاح على http:// downloads.bbc.co.uk/worldservice/trust/pdf/kenya_policy_briefing_08.pdf، تاريخ الاطلاع ١٢ أغسطس/آب ٢٠١٣.

[١٦١] مجموعة الأزمات الدولية، 'Kenya in Crisis' (كينيا في أزمة)، تقرير أفريقيا رقم ١٣٧ (٢١ فبراير/شباط ٢٠٠٨)، ص ٩، متاح على .http://www crisisgroup.org/~/media/Files/africa/horn-of-africa/kenya/137_kenya_in_crisis_web.pdf، تاريخ الاطلاع ١ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

[١٦٢] المصدر السابق؛ وروبرتس، تحليل النزاع في العنف التالي للانتخابات في كينيا ٢٠٠٧.

[١٦٣] فيليب ألستون، تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة للإعدام غير القانوني أو بإجراءات موجزة أو تعسفا. ملحق: القتل والعنف المرتبط بالانتخابات، UN document A/HRC/14/24/Add.7، (١٨ مايو/أيار ٢٠١٠)، ص ٣٨، متاح على http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/E002895AFBE42ABA492577370007FFE9-Full_Report.pdf، تاريخ الاطلاع ١ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

[١٦٤] بيتر أوريار مبيكي، دور الإعلام في النزاع وبناء السلام في كينيا: مسودة تقرير مراجعة الأدبيات، أبريل/نيسان ٢٠٠٩، ص ١٣، متاح على <http://www.internews.org/pubs/kenya/LiteratureReview_ReportingPeaceKenya_20090415.pdf>، تاريخ الاطلاع ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١.

[١٦٥] لجنة كرايغلر، تقرير لجنة المراجعة المستقلة في الانتخابات العامة المنعقدة في كينيا في ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧، ص ٣٥، ١٢٥، ١٢٩، متاح على <http://www.dialoguekenya.org/docs/FinalReport_consolidated.pdf>، تاريخ الاطلاع ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

مؤشرات قابلة للملاحظة

١) وجود ميثاق شرف إعلامي.

٢) درجة احترام المؤسسات الإعلامية لميثاق الشرف.

٣) درجة تطبيق الهيئات المعنية للقواعد والضوابط التي توضح دور وسائل الإعلام ومسؤولياتها في العمليات الانتخابية.

منهجية جمع البيانات وتحليلها

- ينبغي درس السجلات التاريخية للنقل الإعلامي غير الأخلاقي من حيث أعداد الحالات والاطراف الفاعلة المتورطة، واستخدام التقارير والسجلات الإعلامية المناسبة، وعقد مقابلات مع الخبراء، ووضع خريطة للمخاطر التاريخية في مناطق ومواقع الحوادث، ورسومات بيانية بالاتجاهات مِن أجل فهم المراحل الانتخابية الحرجة.
- ضرورة التعاون مع هيئات تنظيم الإعلام ومنظمات المجتمع المدني من أجل وضع خريطة بالمناطق التي يحدث فيها نقل إعلامي غير أخلاقي، والتي يتم تقديم شكاوى فيها (صحف وإذاعات محلية). بالإضافة إلى وضع خرائط ملونة بطريقة تميِّز بين المناطق بناءً على حجم المشكلة، واستخدام عوامل تراكمية لعرض ومراقبة عدد الحوادث والشكاوى المتلقاة، مع ضرورة وضع رسومات بيانية لتحليل الاتجاهات الموجودة.

دليل العوامل الخارجية وثيقة داعمة **لأداة إدارة المخاطر الانتخابية**. تهدف هذه الوثيقة، مصحوبة بدليل العمل بشأن العوامل الداخلية، إلى إرشاد مستخدمي أداة إدارة المخاطر الانتخابية من خلال قائمة تحقق أوسع يمكن أن تكون مفيدة في تحديد المخاطر الانتخابية في بلد ما وفي سياق انتخابي ما.

صُممت أداة إدارة المخاطر الانتخابية من أجل تمكين الجهات التي لديها تفويض أو اهتمام أو مصلحة بضمان إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. أما الجهات التي يمكن أن تستخدم هذه الأداة فهي هيئات إدارة الانتخابات، ووكالات القطاع الأمني، والمجتمع المدني وغيره من الجهات الحكومية وغير الحكومية. تهدف أداة إدارة المخاطر الانتخابية إلى بناء قدرات مستخدميها وتمكينهم من فهم، وتحليل، وتخفيف حدة المخاطر الانتخابية، وخصوصاً تلك التي يمكن أن تتخذ منحى عنيفاً.

تم إدماج أداة إدارة المخاطر الانتخابية في تطبيق برمجي حاسوبي يتكون من ثلاث وحدات تفاعلية (تعلّم – حلل – افعل) يمكن استخدامها مجتمعة أو كموارد منفصلة.

International IDEA
Strömsborg
SE-103 34 Stockholm
Sweden
Tel: +46 8 698 37 00
Fax: +46 8 20 24 22
Email: info@idea.int
Website: www.idea.int